

استخدام قائمة التدفقات النقدية في تحليل المخاطر

دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية خلال فترة (2010-2019)
(بحث مستل من أطروحة دكتوراة)

م.م. لوفان أكرم سعيد ، أ.د. كاوه محمد فرج قرداغي²

¹ قسم ادارة الاعمال، المعهد التقني السليمانية، جامعة السليمانية التقنية، السليمانية، اقليم كردستان العراق

² قسم ادارة الاعمال، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، السليمانية، اقليم كردستان العراق

المستخلص

يهدف هذا البحث للتعرف على الجوانب النظرية ومن خلالها الميدانية التي تنطلق منها إعداد قائمة التدفقات النقدية وتوفير السيولة اللازمة من أجل تمكين المصارف من معرفة الموقف المالي وتحليل المخاطر التي تواجهها على أثر القوة والضعف في هذه القوائم في اتخاذ القرارات الاستثمارية خاصة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية ، وعليه سيتم اختبار الفرضية التالية من خلال هذا البحث يمكن استخدام المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحليل المخاطر المالية في مصارف العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية. من اجل تحقيق هدف البحث تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي من خلال تحليل مؤشرات قائمة التدفقات النقدية ومؤشرات المخاطر المالية من خلال تحليل المالي لعينة من المصارف العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية خلال فترة (2010-2019) ، وقد توصل البحث الحالي إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها أن قائمة التدفقات النقدية تعد من أهم القوائم المالية لأنها توفر المعلومات المالية الدقيقة وذلك لاعتمادها على الأساس النقدي ، على الرغم من ان التنبؤ بالمستقبل يكنتفه العديد من المخاطر الا ان اغلب المصارف تهمل عملية قياس المخاطر المالية عند اعداد قائمة التدفقات النقدية ، ومن اهم توصيات البحث يتوجب على المصارف التركيز على استعمال قائمة التدفقات النقدية وتحليلها لتحسين الأرباح وتقليل مخاطر السيولة والائتمان.

الكلمات الدالة: قائمة التدفقات النقدية ، المخاطر النظامية والمخاطر غير النظامية.

1. المقدمة

تتطلب فهم معمق لكيفية تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمصرف. لهذا السبب يمكن القول أن بيان التدفق النقدي هو مصدر مهم للغاية للمعلومات اللازمة لصناع القرار ، وتوفر البيانات المالية معلومات عن أداء المنظمة في إدارة أعمالها وأصولها والسندات القصيرة والطويلة الأجل وحقوق الملكية، إذا تم إجراء التحليل للمعلومات الواردة في هذا التقرير بشكل مناسب ، يمكن أن تحسن بشكل كبير عملية صنع القرار المصرفي من خلال تحليل المخاطر. وان المصارف على حد سواء مطالبة بتعزيز ممارسات قراءة وتحليل وفهم القوائم الخاصة بالتدفقات النقدية باتجاه تقليل المخاطر التي تواجهها وخاصة عند دراسة وتحليل الاستثمارات المصرفية وتوجهاتها.

تعد بيئة الأعمال الحالية معقدة وديناميكية، في عالم تسوده سرعة الاتصالات، والمعلومات الوجيزة والدقيقة، مما يفرض على المنظمات بذل المزيد من الجهود لبناء القدرات والامكانيات اللازمة للتكيف اذا كانت تسعى لتحقيق الميزة التنافسية المستدامة، إذ نجد أن المنظمات بحاجة إلى قوائم مالية يوفر لها المعلومات المطلوبة والمناسبة ، أذ تعمل هذه القوائم على نجاح المنظمات ، من خلال قدرتها على جمع البيانات اللازمة للتحليل المالي وتبسيطها بما يساعد متخذي القرار الاعتماد عليها بهدف تقليل المخاطر وزيادة الأرباح ، إذ أن توفير المعلومات من قائمة التدفقات المالية يعد أساس الكفاءة المصرفية السليمة مما ينعكس أثرها على الأرباح التي تحققها المصارف ، وتعظيم الربحية، فهذه العملية

2. منهجية البحث

1. مشكلة البحث

إن تعدد الأزمات المالية والاقتصادية التي عصفت بمصارف العراقية، جعل المدراء عند اتخاذ القرارات المالية طلب الحصول على معلومات دقيقة تساعدهم في تجنب الإخفاق، والفشل في هذه القرارات، وتكمن مشكلة اعتماد على دراسات Blessing (12 : 2015، & Onoja، 2015)، (Esin، 2015: 109)، (الحسنوي، 2018: 2)، (فصي و منذر، 2018: 613)، (Veronica، 2020: 114)، (Linh، 2021: 4) قدرة المصارف على استخدام هذه القائمة، وكيفية إيجاد طرق قادرة على تخطي هذه المخاطر والتحديات، وكيفية تجنبها والحماية منها، ومواجهتها للبقاء أطول مدة ممكنة في سوق يتسم بالمنافسة الشديدة، وصولاً إلى تحليل المخاطر. وبناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث بشكل أكثر وضوحاً من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى استخدام قائمة التدفقات النقدية في تحليل المخاطر في مصارف العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية؟

ويتفرع من التساؤل الرئيس السابق مجموعة من التساؤلات الآتية:

- أ. ما هي الأسس المفاهيمية والإطار الفلسفية لكل من قائمة التدفقات النقدية والمخاطر المالية؟
- ب. ما مدى توافر قائمة التدفقات النقدية في تنفيذ مهامها وواجباتها المختلفة لدى المصارف المبحوثة؟
- ت. ما الفائدة التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية لتحليل المخاطر؟

2. أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في التالي:

- أ. تسعى البحث إلى السرد النظري المعاصر لمتغيراتها والإضافة العلمية كجانب نظري يخدم المسيرة النظرية في المنظمات المالية حول هذه المتغيرات.
- ب. تزويد المصارف المبحوثة بمعلومات واقعية عن مستوى قائمة التدفقات النقدية ومدى أهمية تطبيقها لتكوين بيئة أو مناخ مالي يساعد في بلوغ غاياتهم.
- ت. أهمية الفئة التي تناولتها، وهي مصارف العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية إذ يشكلون محور العملية التنفيذية.
- ث. الإفادة من طبيعة العلاقات والتأثير القائمة بين متغيرات الدراسة بالشكل الذي ينعكس إيجاباً على تحقق أهداف المصارف في العراق.
- ج. التباين في المصارف المبحوثة في بيان العلاقة والأثر في الاستخدام قوائم التدفقات في تحليل المخاطر.

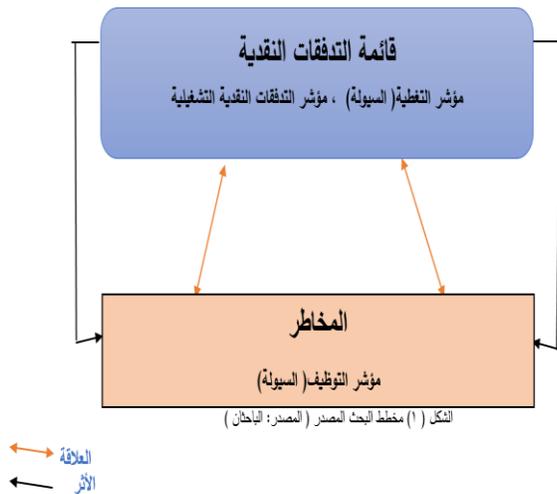
3. أهداف البحث

تكمن أهداف البحث في التالي:

- أ. صياغة إطار مفاهيمي معاصر لمتغيرات البحث على ضوء ما تتطلبها البيئة المالية العراقية، هذه البيئة التي تعمل في إطارها المصارف المختارة كمجتمع للبحث.
- ب. الكشف على مستويات وأهمية قوائم التدفقات النقدية في تحليل المخاطر وتقليلها.
- ت. تسليط الضوء على طبيعة وأهمية الانشطة التي تقوم بها المصارف المبحوثة والكشف عن التحديات والصعوبات والمشاكل التي تواجهها بسبب تباين المخاطر التي قد تكون من اسبابها عدم مراعاة قوائم التدفقات النقدية عند اختيار الاستثمار المصرفي.

4. 2. نموذج البحث الافتراضي :

تتطلب المعالجة المنهجية لمشكلة البحث الحالي في ضوء اطارها النظري ومضامينها الميدانية بناء مخطط افتراضي يعتمد على ادبيات الإدارة المالية ويوضح الارتباط والتأثير المعنوية بين متغيرات النموذج والتي تعطي تصورات واجابات اولية للفرضيات والتساؤلات المشارا في المشكلة الفكرية لبحث ومشكلتها الميدانية، ويتضمن المخطط المتغيرات الرئيسة للبحث :



5. 2. فرضيات البحث

في ضوء مشكلة البحث تنبثق الفرضية الرئيسة الآتية:-

يمكن استخدام المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحليل المخاطر المالية .

6. 2. اساليب جمع البيانات والمعلومات

تتيح البحث أسلوب التحليل الوصفي للوصول الى نتائج البحث ، أما أسلوب جمع البيانات النظرية فسوف يتم الاعتماد على البحوث ورسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه والكتب التي تناولت متغيرات الدراسة المقترحة (قوائم التدفقات المالية، المخاطر) ، أما ما يتعلق بجمع البيانات الميدانية للدراسة الحالية فسيتم الاعتماد على المعلومات من المصارف المبحوثة من خلال التحليل لقوائمها المالية وقياس المخاطر المالية مع التحليل المالي و الاحصائي للمعلومات.

7. 2. البيانات والعينة المختارة

تم تحديد مجتمع البحث بمائل بالمصارف التجارية الخاصة العراقية المدرجة في السوق العراق للأوراق المالية (ISX) Iraq Stock Exchange ، سوف تعتمد البحث على البيانات الواقعية بالدرجة الاساسية على اسلوب جمع البيانات الثانوية من القوائم المالية المنشورة للقطاع المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية حيث تم الحصول على هذه البيانات من خلال التقارير المالية الخاصة بسوق العراق للأوراق المالية والمتضمنة ملخصات عن كافة المصارف المدرجة في الأسواق المالية ، وتم اختيار المصارف على أساس الدراسات السابقة ولأهمية التدفقات النقدية في هكذا وحدات اقتصادية. ويتكون مجتمع البحث من (48) مصارف عراقية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، في حين يكون عينة البحث مؤلفة من (14) مصرفاً ويتم اختيار

الأنشطة التشغيلية ، التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية ، التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية .)

ويمكن الباحثان من التوصل الى تعريفها الإجرائي من خلال الاعتماد على التعريفات الآتية:

عرف كل من (Oral & Akkaya, 2015:263) بانها جدول يوضح الموارد النقدية للمنظمة واستخدام هذه الحقول في فترة معينة ، وأشار (Mulenga,2017: 6) بانها مؤشر مالي التي يتم استلامها أو دفعها من قبل المنظمة لفترة زمنية معينة، وهو أمر مطلوب للحفاظ على استمرار العمل التجاري ، ويرى (Lawrence, 2020: 79) بانها قائمة مالية ويتم استخدامها بيان التدفق النقدي لتحديد سيولة المنظمة وإمكانية استمرار الأعمال في عملياتها ، ويعرفها كل من (Ali & Hamad, 2021: 872) أحد البيانات المالية الأساسية التي تحدها المنظمة لمحاولة توضيح كيفية الحصول على النقد واستخدامه خلال الفترة.

ويرى الباحثان بأن قائمة التدفق النقدي عبارة عن قائمة مالية لوصف مقدار النقد (العملة) الذي يتم تمويلها أو استثمارها في فترة زمنية معينة للمنظمة كتدفقات من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للحفاظ على استمرار الاعمال من خلال تقييم قدرتها المالية والتنبؤ بالمخاطر وتحقيق الميزة التنافسية المستدامة .

3.1.2. أهمية وأهداف قائمة التدفقات النقدية

تبرز أهمية قائمة التدفقات النقدية من خلال طبيعة المعلومات التي تحتويها، حيث تفسح قائمة التدفقات النقدية عن تدفقات الخزينة المتأتمية من النشاطات المختلفة (التشغيل، الاستثمار، التمويل)، والتي تكشف عن بعض الأمور الهامة التي لا توضحها القوائم المالية التقليدية في الحكم على مدى نجاح المنظمة واستمراريتها، ويمكن توضيح أهمية قائمة التدفقات النقدية في النقاط التالية (Hamshari, 2020: 291):

- أ. تقديم المعلومات التي لا تظهر في أي من الموازنة العامة وقائمة الدخل .
- ب. قياس قدرة المنظمة على توليد التدفقات النقدية حسب نشاطاتها الرئيسية.
- ت. تحديد نقاط الضعف والقوة في نشاط المنظمة وكفاية التدفقات النقدية.
- ث. إبراز درجة المرونة المالية في المنظمة.
- ج. أظهار التغييرات في النقد وتفسيرها ، أي الجودة في توفير الأرباح.
- ح. إبراز حجم السيولة في المنظمة للوفاء بالتزاماتها نحو الدائنين والمساهمين.

ومن جانب آخر أشار (Jaafar,2021: 4) يعرض بيان التدفقات النقدية المعلومات السابقة للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ، ويوفر رؤى مهمة حول السيولة والملاءة المالية للمنظمة ، وهما أمران حيويان لبقاء نمو أي منظمة ، ويتم المساهمون أيضًا بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم القدرة المالية للمنظمة على دفع الأرباح وتسوية الديون.

ومن هذا المنطلق يرى الباحثان أن لقائمة التدفقات النقدية دور مهم في التنبؤ ومعرفة الوضع المالي للمنظمة خلال فترة معينة، وهي أحد البيانات المالية التي يجب إعدادها بشكل صحيح لأن معظم القرارات الادارية والمالية تعتمد على المعلومات الواردة في تلك القائمة ويجب أن يتم إعدادها بطريقة تلي احتياجات المستخدمين ولا يمكن اتخاذ اية قرارات مالية مناسبة لتعظيم نجاح الأنشطة المالية ، بدءًا من تقييم السيولة ومرورًا بسياسة توزيع الأرباح وانتهاءً بتقييم النجاح في تحقيق الأهداف وتحقيق الميزة تنافسية

العينة من المصارف المتوفرة بياناتها الخاصة بنماذج البحث لمدة عشرة سنوات من (2010-2019).

2.8. هيكلية البحث

يتكون هيكل البحث من أربعة محاور، أذ خصص المحور الاول لمناقشة وعرض منهجية البحث ، بينما قدم المحور الثاني التأسيس الفلسفي الفكري لقائمة التدفق النقدي من حيث المفهوم والاهمية والاهداف اضافة الى المخاطر بصورة عامة والمخاطر السيولة والائتمانية بصورة خاصة من حيث المفهوم والانواع وطرق قياسها ومواجهتها، بينما تناول المحور الثالث قياس وتحليل مؤشرات قائمة التدفق النقدي والمخاطر ، بينما تناول المحور الرابع مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل اليه بالبحث.

3. الاطار النظري

3.1. قائمة التدفقات النقدية

3.1.1. مفهوم قائمة التدفقات النقدية:

إن مفهوم التنبؤ بالتدفق النقدي ليس فقط مثيرًا للاهتمام لمنظمات الاعمال والمستثمرين والدائنين والمحللين الماليين ولكن أيضًا للباحثين والأكاديميين، من خلال التنبؤ بالقوائم المالية للتدفق النقدي ، يستطيع المستخدمون تقييم سيولة المنظمة ومرورها المالية ومخاطرها، أولى العديد من الباحثين الاهتمام بمعلومات التدفقات النقدية، فقد ركز جزء من هذا الاهتمام على تأكيد مجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standards Board (FASB) الذي يقول أن المعلومات حول الأرباح القائمة على المحاسبة وفق أساس الاستحقاق قوية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية (Mulenga,2017: 59) ، أن مصطلح التدفق النقدي cash flow (CF) يعني حرفيًا تدفق النقد في المنظمات ، ويتم استخدامه للإشارة إلى الإيرادات أو المصروفات المتوقع تحقيقها من خلال أنشطة الأعمال مثل التصنيع والمبيعات والمشتريات وما إلى ذلك ، يتم إعداد بيانات التدفق النقدي خلال فترة زمنية معينة (Lawrence, 2020: 12).

يمكن ارجاع تقارير التدفق النقدي إلى (1863) كما ذكر (Pavlović1 et al 2021: 2)، عندما تعافت شركة Dowlais Iron Company من الازمة الاقتصادية ولم يكن لديها أموال للاستثمار في الاعمال الجديدة، على الرغم من تحقيق الربح كما أشار اليها مدير الشركة عند شرحه من خلال التقرير المالي ، والذي أسماه "مقارنة الميزانية العمومية" ، ويعتبر هذا التقرير مقدمة لتقارير التدفق النقدي ، عام (1971) هو العام الأساسي في تاريخ تطوير تقارير التدفقات النقدية، ففي هذه السنة في الولايات المتحدة الأمريكية ، حدد FASB القواعد التي أصبحت التزامًا وفقًا لمعايير المحاسبة المقبولة عمومًا - مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا في الولايات المتحدة ، والتي أشارت إلى الالتزام بتجميع "بيان التدفقات النقدية" كتقرير مالي إلزامي داخل الحساب الختامي ، تعتبر قائمة التدفق النقدي كما يشير اليها كل من (فرحات ، 2016 : 43) ، (عبدالرزاق والآخرين ، 2019 : 6) بمثابة الأداة المناسبة للمنظمة لقياس مركزها المالي وإجراء مقارنة مع القوائم المالية الأخرى تعتبر قائمة التدفق النقدي حديثة العهد نسبيًا، وقد شهدت منذ نشوؤها إلى الآن تطورًا ملحوظًا سواء من جهة المداخل المتبعة في إعدادها أو من حيث صور أو نماذج عرضها أو من حيث قوة القواعد الملزمة بنشرها والصادرة عن الجمع المهني، ويتكون من جميع التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة في الفترة المحاسبية، وتعزز القيمة المعلوماتية المعروضة للقائمة، وعن طريق تصنيف التدفقات النقدية على وفق طبيعة الأنشطة التي تؤديها يتكون من ثلاث متغيرات فرعية على وفق طبيعة الأنشطة التي تؤديها وهي (التدفقات النقدية من

تم إجراؤها في حسابات الذم المدينة والدائنة والاستهلاك والمخزون ،ويجب أيضًا تضمين الأجر والضرائب والإيجار في هذه القائمة (Lawrence,2020 : 27).

2-الانشطة الاستثمارية: تشمل أنشطة الاستثمار أي استخدامات ومكاسب نقدية من الاستثمارات طويلة الأجل، كمنح قرص لمنظمة أخرى و استلام ودفع الفائدة، وهي التدفقات الناتجة من الأنشطة الاستثمارية التي يقوم بها المنظمة من شراء و بيع الموجودات الثابتة (الأراضي والمباني، الآلات والمعدات ، شراء الأسهم و السندات وبيعها)، وكذلك الاستثمارات في الديون والملكية للمنظمات الأخرى (28 : 2020 ، Lawrence)، ويعرف الاستثمار بأنه المبلغ المنفق على شراء الموجودات أو شراء السهم والسندات والأوراق المالية من قبل المنظمة ، لغرض الحصول على العائد الحالي و المستقبلي (75 : 2017 ، Akhmetshin).

3-الانشطة التمويل: هي الأنشطة التي تشمل الالتزامات وحقوق الملكية والحصول على رأس المال من المالكين وتقديم العائد على استثماراتهم ، فضلا عن اقتراض الأموال من الدائنين وسداد الأموال المقرضة ، وتتمثل في مصدر التمويل الأصلي كرأس المال المدفوع من أصحاب المصالح أو مصادر التمويل الأخرى عن طريق الاقتراض من الغير، وقد حددها المعيار رقم (7) بأنها تلك الأنشطة الندي تؤثر في هيكل حقوق الملكية وهيكل الاقتراض لدى المنظمة بالزيادة أو النقصان (المعافي ، 2015 : 52).

3.1.4. عرض قائمة التدفقات النقدية :

حسب ما ورد في معيار المحاسبة الدولي (7) عن قائمة التدفق النقدي وما جاء به النظام المحاسبي المالي SCF فإنه يتم اعداد وعرض القائمة وفق طريقتين خلال فترة زمنية باستخدام قائمة الدخل وقائمة المركز المالي في بداية ونهاية الفترة المحاسبية ، وتستخدم طريقتان لإعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية هما الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة، وفيما يلي توضيح لتلك الطريقتين كما اتفق كل من (Esin , 2015: 110)، (حاج وعبدالرحمن، 2016: 7)، (Klammer , 2017 : 14)، (الزاملي ، 2018 : 24)، (عبد الحكيم وعبد الرزاق، 2019: 92)، (Salem, 2019 : 123):

1-الطريقة المباشرة Direct method: بموجب هذه الطريقة يتم التوصل إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عن طريق تحديد العناصر المكونة للتدفقات النقدية الداخلة من النشاط التشغيلي مثل النقدية المحصلة من الزبائن وتحديد العناصر المكونة للتدفقات النقدية الخارجة من النشاط التشغيلي مثل النقدية المدفوعة لموردي البضائع وبشكل منفصل كل على حدة، ثم تحديد الفرق بينها الذي يمثل صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية (عبد الحكيم وعبد الرزاق، 2019: 92)، وتشمل الطريقة المباشرة جميع الإيرادات والنفقات المباشرة وفي هذه الطريقة يتم حساب بيان التدفق النقدي عن طريق خصم المبيعات النقدية من المصروفات النقدية ويتم تحويل كل بيان دخل مباشرة إلى أساس نقدي ، ويتم الإبلاغ عن كل تأثيرات بشكل مباشر، وفي هذه الطريقة بمجرد حساب التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الأنشطة التشغيلية ، يتم إضافتها إلى قسم "نشاط التشغيل" في بيان التدفق النقدي للحصول على صافي التدفق النقدي لنشاط تشغيل للمنظمة (Sri , 2019: 131).

2-الطريقة غير المباشرة Indirect method: طبقا لهذه الطريقة يتم البدء بصافي الدخل الظاهر في قائمة الدخل ويتم تعديله ببعض التسويات اللازمة للوصول إلى صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، وسميت بالطريقة غير المباشرة نظرا لأنها تبدأ بصافي الدخل وفقا لأساس الاستحقاق ثم تحويله بعد ذلك إلى الأساس النقدي، كما إنها إلى جانب صافي الدخل تظهر التغيرات في بعض الحسابات الخاصة بقائمة المركز المالي ذات

المستدامة.وفقًا لمجلس معايير المحاسبة المالية كما ذكر (Güleç & Bektaş, 2019: 248) فإن الغرض الأساسي من بيان التدفق النقدي هو تقييم سيولة المنظمة وملاءمتها وقابليتها للتكيف المالي. أما الهدف الرئيسي من اعداد قائمة التدفقات النقدية هو تزويد المستخدمين بالمعلومات المتعلقة بالمقوضات والمدفوعات خلال فترة زمنية معينة، ومن خلال هذه القائمة يمكن تحقيق الأهداف التالية (عبد الرزاق و اخرون ، 2019 : 10):

- أ. الحصول على المعلومات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على اساس نقدي.
- ب. تحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية.
- ت. تقييم التدفقات النقدية التاريخية والحالية والتنبؤ بالتدفقات المستقبلية.
- ث. مساعدة المستثمرين والمقرضين وغيرهم في تقييم مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها و توزيع ارباحها، وتوفير احتياجاتها للتقديرة من التمويل الخارجي.
- ج. الافصاح عن العمليات التمويلية والاستثمارية التي لا تؤثر بشكل مباشر على التدفقات النقدية (التدفقات النقدية حسب المعيار المحاسبي 7).
- ح. قياس مستوى السيولة.

- خ. التخطيط للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
- د. لفت نظر الإدارة العليا للانحرافات النقدية المتوقعة.

ولخص (Pavlović et al, 2021: 4) اهداف قائمة التدفقات النقدية في خمس نقاط رئيسية للمستثمرين ومتمثلة ب :

- أ. تقييم قدرة المنظمة على إدارة النقدية.
- ب. مراعاة قدرة المنظمة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية إيجابية.
- ت. تقييم قدرته على سداد الالتزامات المستحقة.
- ث. تقييم القدرة على دفع أرباح الأسهم والفوائد.
- ج. تكوين فرصة لتوقع الحاجة إلى تمويل إضافي.

3.1.3. التصنيفات الأساسية لمحتوى قائمة التدفقات النقدية :

تتصف الأنشطة التي تولد التدفقات النقدية إلى ثلاث أنشطة رئيسية كما يؤكد المعيار المحاسبي الدولي IAS7 وكما أشار إليها العديد من الباحثين والكتاب أمثال (Oroud et al, 2017:22)، (Salem , 2019 : 120)، (2025: 2019 ، Dhakal)، (Güleç & Bektaş, 2019 : 249)، (عبد الحكيم وعبد الرزاق، 2019: 91)، (Paolone,2020:9)، (Lawrence , 2020 : 27) وكما ورد في القاعدة المحاسبية العراقية -7- (الحسنائي، 2018: 27) إلى ثلاثة أجزاء مثل الأنشطة التشغيلية وأنشطة الاستثمار وأنشطة التمويل، ويمكن توضيح الأنشطة الثلاثة كالآتي:

1-الانشطة التشغيلية: تحدد الأنشطة التشغيلية لبيان التدفقات النقدية أي مصادر للنقد أو استخدامات للنقد تحدث بسبب إدارة الأعمال كعمليات شراء وبيع السلع، أو تصنيع السلع لإعادة البيع ، أو تقديم خدمة للزبائن ، قد يشمل التشغيل التغيرات التي

مكانة كبيرة لتصبح طرق قياسها وتجنبها وأدائها واحدة من أهم الوظائف الإدارية في المصارف، من هذا المنطلق (الباز، 2019: 9) تعتبر المخاطر المالية سمة أساسية للقطاع المصرفي، وتعتبر هذه المخاطر عن أية أحداث مستقبلية تؤدي إلى آثار سلبية أو غير مستحبة على أداء المصرف ونتيجة أعماله من ربح أو خسارة مما يحول دون تحقيق أهدافه أو استغلاله للفرص والبدائل المتاحة. ويعد (Hary Markowitz, 1952) أول من ناقش فكرة المخاطرة، وعلاقتها بتغيرات العائد إذ اعتمد على مقاييس احصائية في اختيار الموجودات المالية، ولعل أبسط طريقة للتخلص من بعض هذه المخاطرة يكون عبر بناء محفظة متنوعة بشكل جيد فالاستثمار ينبغي ان يكون موزعا بين مجموعة موجودات، ولا يتركز على موجود واحد، ويعد موضوع المحافظ المالية من المواضيع الحديثة والمتجددة التي برزت نتيجة لتزايد حاجات المستثمرين بزيادة حجم الاموال، التي تبحث بين مجالات مختلفة لتوظيفها، وتهدف المحفظة المثلى (من زاوية المخاطرة) إلى تحقيق اقل مستوى من المخاطرة عند مستوى مقبول من العوائد (جاسم، 2016: 3).

وبطبيعة الحال يرى الباحثان بأن المخاطر في العصر الحالي التحدي الأكبر الذي تواجهه المنظمات الاعمال، فبمجرد مزاولتها لأنشطتها، نجدها تتعرض لفرص وتهديدات مختلفة لها تأثير على وضعيتها الاقتصادية، لذلك يجب ان تكون ادارة المخاطر المالية جزء أساسي في الإدارة الاستراتيجية لاي منظمة واتباع الإجراءات المدروسة والمنظمة لمواجهة المخاطر المالية التي تواجه نشاطاتها وتقليل حالات عدم التأكد الذي يأتي من عدم القدرة على التنبؤ وعدم دقة المعلومات من خلال تحليل المخاطر المالية وهي وظيفة مالية تزايد أهميتها أكثر فأكثر، ونجاح أو فشل المنظمة في بيئة مليئة بالتحديات أمر ضروري لوجودها وقدرتها التنافسية العالمية وأن المخاطر المالية لها علاقة مباشرة بالأرباح المنظمات المالية وتكاليف التمويل ومبلغ الدين الذي تتحملة لتمويل الاستثمارات، إذ لم يتم تحليل المخاطر بشكل مدروس وأداره ديونها والوفاء بالتزاماتها المالية في وقت محدد يمكن أن يؤدي إلى انهيارها. ويمكن الباحثان من التوصل الى تعريفها الإجرائي من خلال الاعتماد على التعريفات الآتية :-

وعرف (Oral & Akkaya, 2015:262) حدث يحتمل حدوثه من قبل المنظمة، ويمكن أن يكون له تأثير إيجابي أو سلبي على المشروع في حالة حدوث ذلك الخطر، ويرى (العامري، 2015: 367) انها احتمال تقلب العوائد المستقبلية للقرارات المالية، فالقرارات المالية تؤثر في احتمال اقلب العوائد التي يحققها المستثمر، وأشار (Fakhrunnas & Imron, 2019: 50) ظاهرة المتعلقة بإدارة جميع الموجودات والمطلوبات الثابتة والمتداولة في المنظمات المالية، ويعرفها (7: Almaskati, 2022) احتمال خسارة أو ربح الأموال في استثمار من خلال مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل التي يتعرض لها المنظمة في ظل ظروف المستقبلية غير مؤكدة.

ويرى الباحثان المخاطر المالية بأنها أي تقلبات في التدفقات النقدية والنتائج المالية وقيمة المنظمة بسبب العوامل المتعددة، وتكون المسؤولة عن أي تغيرات سلبية أو ايجابية في الوضع المالي للمنظمة.

3.2.2. تصنيف المخاطر :

بالنسبة لتصنيف المخاطرة، فقد وجد من المناسب أن يؤخذ بالتصنيف الذي ينسجم مع المحفظة، وبموجبه فأن المخاطرة تصنف الى ثلاث أنواع هي : المخاطر النظامية (Systematic Risk) والمخاطر اللا نظامية (Unsystematic Risk) المخاطر الكلية (Total Risk)، اتفق العديد من الباحثين والرواد أمثال (العامري، 2015: 367)، (معراج، 2016: 17)، (Waemustafa & Sukri, 2016: 1322)، (جاسم

العلاقة بالأنشطة التشغيلية، وتلقى الطريقة المباشرة تشجيعاً وتأيداً من قبل مجلس معايير المحاسبة الأمريكي وذلك بسبب سهولة فهمها واستيعابها من قبل المستخدمين للقوائم المالية (الزامل، 2018: 24).

إذ ينحصر الاختلاف بين الطريقتين كما أكد (الحسناوي، 2018: 32) باختلاف نتائج قياس التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، أما التدفقات النقدية المرتبطة بالأنشطة التمويلية والاستثمارية فلا يوجد اختلاف في طريقة إعدادها بين الطريقتين، فإذا طبقت الطريقة المباشرة أو غير المباشرة ستوصل إلى نتيجة واحدة مع اختلاف في مستوى الإفصاح عن البنود التي تشكل الرقم النهائي.

ويفضل بعض الدراسات وكتب الطريقة غير المباشرة لعدة أسباب كما أشار إليه (Klammer, 2017: 14) :-

أ. إن الطريقة غير المباشرة توفر ربطاً جيداً ومفيداً بين قائمة التدفقات النقدية، الدخل، المركز المالي).

ب. إنها اقل تكلفة من الطريقة المباشرة فضلاً عن إن مستخدمي القوائم المالية على علم بهذه الطريقة.

ت. بالنسبة لمنظمات التي تستخدم الطريقة المباشرة قد تكون مطالبة بالإفصاح بصورة مستقلة عن التغيرات في حسابات المدينة والدائنة والمخزون لتفسير الربح مع صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل، وقد اعتمد الباحثان على الطريقة المباشرة وغير المباشرة في بحثهما.

3.2. المخاطر

3.2.1. مفهوم وتعريف المخاطر المالية

يشير (Bernstein, 1998) أن كلمة خطر دخلت اللغة الإنجليزية في ستينيات القرن السادس عشر من الكلمة الإيطالية risicare، والتي تعني "يجرؤ"، يجربنا هذا شيء عما قد تعنيه المخاطرة، ويشير دراسة تمت في عام 2018 عن كلمة خطر، ففي بعض الصحف وعلى الإنترنت أظهرت النتائج لبعض العبارات أنه يتم استبدال كلمة "خطر" بالصدفة أو الاحتمالية أو الاحتمال، قد يكون مرادف لخطر هو التهديد، حيث يختلف التفسير علمياً كما هو الحال بين عامة المنظمات المعاصرة لوصول الى الميزة التنافسية (16: Rausand & Haugen, 2020)، والخطر في اللغة العربية هو الإشراف أو الهلاك، وخطر بنفسه أي أوردتها على خطر، ونجد في اللغة الفرنسية كلمة Risque بمعنى حدوث أو التعرض لأحداث خطيرة تسبب الخسارة (شطبي 2019: 23). وأشار (العامري، 2015: 367) الى المخاطرة في مجال الاستثمارات المالية بأنها التباين أو التقلب في العوائد المتوقعة، وقد نال هذا المفهوم اهتماماً واسعاً في الادبيات المالية في عقدي الستينات والسبعينات واستمر الى وقت الحاضر على أثر التطور والاهتمام الذي حصل في الأوراق المالية وأدارة المحافظ الاستثمارية، ولهذا فقد اصبح تحليل المخاطرة هو من أولويات الاستثمار بالأوراق المالية لكونها تعكس مدى التقلب أو الاستقرار بالعوائد، وأضاف (Babi, 2015: 154) في عالم الاستثمار الحديث، ربما تكون عملية اتخاذ القرار هي أهم جزء من إجراءات الاستثمار التي يحتاج المستثمرون خلالها إلى تحقيق أقصى استفادة عبر قرارات فعالة لتعظيم أرباحهم وثروتهم، لذلك فإن المعلومات هي أهم عامل في إجراءات اتخاذ القرار.

وجدير بالذكر (فلاح، 2018: 19) نتيجة لموجات التغييرات البيئية الديناميكية التي رغم سرعة تطورها إلا أنها تطورت على نحو منتظم، فقد احتلت المخاطر

- ب. (2016 : 11)، (توفيق، 2017 : 80)، (الريبي و راضي، 2018 : 100). (Bushman,2018 : 12)، (شطيبي، 2019: 32)، (كوكش، 2019 : 20)، (AL-Timimi,2019 : 311)، (Roncalli,2020 : 222)، (Fisher et al ,2020 : 17)، (Liu,2022: 2) بأن تقسم المخاطر الى الصنفين الأساسيين هما المخاطر النظامية (العامة) ، والمخاطر غير النظامية (الخاصة) ، كالآتي :
- ث. **1- المخاطر النظامية:** هذه المخاطر يسمى ايضا مخاطر السوق، تتعلق بالارتفاع وتذبذب الأسعار السوقية بشكل عام، أو يمكننا القول بأنها تنجم عن العوامل التي تؤثر في السوق كله بشكل عام ولا يقتصر تأثيرها على قطاع معين أو منظمة معينة في بيئة الاعمال او أنها مخاطر فشل النظام المالي عن طريق أزمة (Mills, 2018: 3)، وتم تعريفها من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2003 بأنها المخاطر التي تهدد نظاماً بأكمله وقد تسبب انهياراً منهجياً وتؤثر على الأنظمة التي يعتمد عليها المجتمع بشكل كامل (Mieg, 2020 : 1).
- واستنادا الى ما سبق سيتم التركيز على أنواع المخاطر المالية النظامية التي تؤثر على المحفظة الاستثمارية للمستثمرين سواء كانوا افرادا أم منظمات الاعمال كالآتي (5 : 2015، Wiley)، (جاسم، 2016: 30)، (Kissing , 2016: 81) (Dinçer, 2017:278)، (فلاح، 2018 : 23)، (الريبي و راضي، 2018 : 99)، (عبد الرزاق و جاسب، 2020 : 90): مخاطر (سعر الصرف، أسعار الفائدة، التضخم الدولي، الدورات التجارية، المخاطر المرتبطة بالسياسات المالية والتقنية والمخاطر النظرية)
- د. **2- المخاطر غير النظامية:** ذلك الجزء من المخاطرة الكلية التي تنفرد بها ورقة مالية معينة، وهي مقدار التقلب او التباين بالعوائد الناجم عن الظروف الخاصة بمنشأة الاعمال دون غيرها من المنشأة الأخرى (العامري، 2015 : 370)، وتتطوي وجه نظر (311: AL-Timimi,2019) وهي المخاطرة التي تسببها عناصر خاصة بمنظمة واحدة أو تحدث ضمن قطاع اقتصادي معين ويمكن تجنب هذا النوع من المخاطرة عن طريق تنوع المحفظة حسب نظرية المحفظة الحديثة (ماركوتز)، وتماما مع ما تم ذكره أشار Markowitz (1952) إلى أن عائدات الأسهم والسندات تتحرك في اتجاهين متعاكسين، لكن مزيجاً من كلاهما ينجح مخاطر عامة أقل لعائد معين كما لاحظ أن المحفظة المكونة من الأصول المترابطة بشكل إيجابي تؤدي إلى انخفاض المخاطر ويجب على المدير المالي تجنب الإفراط في التنوع، و تسمى هذه المخاطرة بتسميات متعددة كما ذكر (العامري، 2015 : 367) وهي: المخاطرة القابلة للتنوع (Diversifiable Risk) والمخاطرة التي يمكن تفاديها (Avoidable Risk) والمخاطرة اللامسوقية (Non Market Risk) والمخاطر المتبقية (Residual Risk).
- ب. **3- المخاطر الكلية Total Risk :** وهي التباين أو التقلب الكلي في معدلات العائد و تساوي حاصل جمع المخاطرتين النظامية وغير النظامية هو المخاطرة الثالثة أي المخاطرة الكلية (العامري، 2015 : 370).
- اما دراسة (قسامية، 2015 : 30)، (AL-Timimi,2019 : 312)، (شطيبي، 2019: 33) فقد أشاروا الى المخاطر غير النظامية هي مخاطر خاصة والتي تؤثر على المنظمة دون أن يكون لها تأثير على المنظمات الأخرى ويمكن التحكم فيها، وتمثل في :
- أ. **المخاطر الإستراتيجية:** هي المخاطر التي تنشأ عندما تقوم المنظمات بخيارات رئيسية تتمثل بداية من إنشائها ومباشرة النشاط، ومن كل عملية تجارية لمنتوج أو خدمة يتم توجيهها إلى المستهلكين أو المنظمات .
- مخاطر النشاط الاقتصادي:** إن هذا الخطر مرتبط برأس المال الاقتصادي للمنظمة وكيفية استعماله، ويتضمن (مخاطر الصناعية، مخاطر تشغيلية).
- مخاطر الموارد البشرية:** وهي مجموعة السلوكيات للأفراد التي من شأنها زيادة حجم الخسارة خصوصا إذا تكرر حدوثها وتمثل (التغيب، التوقف عن العمل، الصراعات الاجتماعية، حوادث العمل).
- مخاطر الاعلام الآلي:** ساهمت شبكة الأترنت في تسهيل عملية نقل المعلومات والأموال بسرعة فائقة، كما ساهمت في انتشار عمليات البيع الإلكتروني، الأمر الذي يفرض على المدير المالي اكتساب خبرات ومهارات كمية وحاسوبية أكثر مما كان يحتاجه في الماضي.
- مخاطر قانونية:** يخضع النشاط المالي للمنظمات لإطار قانوني تضطر المنظمة للتعامل معه، ويتضمن هذا الإطار مختلف القواعد والإجراءات التي تضبط التعاملات المالية للمؤسسة مع مختلف الأطراف ومنها الإجراءات المنظمةة لإنشاء المنظمات وتصنيفها، القواعد المنظمة للائتمان وتلك المتعلقة بحماية المنظمة.
- مخاطر سمعة المنظمة:** وهي مخاطر معنوية تمس صورة المنظمات وعلاماتها التجارية وملكيها الفكرية، والتي قد تنقص من قيمة المنظمة في السوق، وبالتالي تصبح منظمات ذات سمعة سيئة ومضرة لصورته.
- مخاطر التسيير:** وهي ناجمة عن عدم توفر الكفاءة والخبرة المهنية للمديرين المسؤولين عن المنظمات وفشلهم على مستوى العمل، بالإضافة إلى ضعف وسائل الاتصال ونظم إدارة المعلومات وبالتالي عدم الوصول إلى النتائج المطلوبة.
- المخاطر المالية:** هي احتمال خسارة المال في استثمار أو مشروع تجاري، وأكد EI- (Haddad, 2021: 37) تم تصنيف Financial Risks (FRs) وتنقسم وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 7) إلى أربع فئات.
- ولأغراض بحثنا سوف يتم التركيز من قبل الباحثان على تلك التصنيف للماتمها مع مشكلة البحث ومن أهم أنواع المخاطر المالية ما يلي:**
- أ. **المخاطر الائتمانية (القروض) :** عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية المخاطر الائتمانية بأنها "المخاطر الناتجة عن احتمالية إخفاق الطرف المقابل (العميل) عن أداء التزاماته تجاه المصرف وفقاً للشروط المتفق عليها (فلاح، 2018 : 26)، فمخاطر الائتمان هي احتمال تخلف المقرض عن الوفاء بالتزاماته المالية وفقاً للشروط المتفق عليها (136 : Kutum,2017)، ويتم قياس مخاطر الائتمان من خلال عدة نسب نورد منها ما يلي: (نقار وآخرون، 2019 : 154)
- * مخاطر الائتمان = مخصص تدني التسهيلات الائتمانية/ التسهيلات الائتمانية .
- ** مخاطر الائتمان = القروض غير العاملة/ التسهيلات الائتمانية .
- ***مخاطر الائتمان = التسهيلات الائتمانية المباشرة / إجمالي الموجودات.
- تعتبر النسبة رقم (***) من أبرز مؤشرات قياس جودة الموجودات والتي تعكس درجة المخاطرة في المحفظة الائتمانية .
- ب. **مخاطر سعر الفائدة:** يقصد بها قابلية التباين في العائد الناتج عن حدوث تغيرات في مستوى أسعار الفائدة في السوق، بصفة عامة وتميل كل أسعار الفائدة السوقية إلى الارتفاع أو الانخفاض معا على المدى الطويل، إن خطر سعر الفائدة مرتبط مباشرة بعملية تحويل أقساط القروض من خصوم مصرفية، عندما يحول المصرف ديونا أو قروضا قصيرة الأجل إلى قروضا طويلة الأجل، فإنه يتعرض لانخفاض أو تدهور هامش فائدته في حالة ارتفاع سعر الفائدة (توفيق، 2017: 83) .

المنظمة وتحسين قدرتها التنافسية بصورة مستمرة يفرضان على المنظمة التواء عنصرين هما محاولة القدرة على تقديم أفضل أداء للمنظمة، والعمل على تشغيل القدرة، ومن العوامل الداخلية الأخرى التي تؤثر على المخاطر (الموظفين، الاعلام والاتصال، استراتيجية المنظمة، نظم معلومات، المنتجات).

2- العوامل الخارجية للمخاطر: ترتبط العوامل الخارجية بالمحيط الخارجي للمنظمة، وهو العامل الذي له تأثير أكبر على المنظمة ولكنه لا ينشأ عنها، فهو مجموع القرارات والتبؤد التي تؤثر على نشاط المنظمات ولا تتمكن المنظمات من الرقابة على العناصر التي تنتمي الى هذا المحيط، ومن العوامل الخارجية المؤثرة على المخاطر (التكنولوجيا، الزبائن، المنافسة، البيئة الاقتصادية، أسعار الصرف، معدلات الفائدة، قوانين وتشريعات)، التضخم هو عامل آخر من عوامل البيئة الخارجية الذي يؤثر على كفاءة القطاع المصرفي.

3- المركز المالي للزبون: وهي العوامل التي يتعرض لها المصرف من عملية منح الائتمان لزبون معين نتيجة لاختلال في المركز المالي للزبون كإنخفاض الأرباح أو انعدامها أو تراكم الديون أو عدم النجاح في أعماله التجارية وغيرها، فبذلك يجب مراعاة العوامل التي تعكس مخاطر الائتمان قبل منحه.

3.2.4. طرق مواجهة المخاطر المالية:

يقصد بمواجهة المخاطر المالية إدارتها وليس تجنبها، ويمكن إدارة المخاطر من خلال التعرف على مصدر الخطر ثم تقدير حجم الخسارة المحتملة في حال وقوع الخطر ومن ثم اختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة هذا الخطر وذلك في ضوء كلفة تلك الوسيلة وهناك طرق ووسائل عديدة لمواجهة الخطر والتقليل من حدته والآثار المترتبة عنها يمكن إيجازها بما يلي: (قسمية، 2015: 64)، (Firoozye & Ariff, 2016: 17)، (Cohen et al, 2017: 1192)، (بونعاس، 2017: 39)، (Van der Heide, 2020: 995)، (عثمان وأساعيل، 2021: 58)

1- الوقاية و المنع: ويطلق البعض على هذه الوسيلة سياسة تخفيض الخطر، وتقوم هذه الطريقة على أساس منع الخطر كلياً أن أمكن أو الحد من الخسائر الناتجة إن وقع هذا الخطر، وذلك من خلال استخدام وسائل الوقاية و الحد من الخسارة لتقليل عبء الخطر.

2- التجزئة والتنوع: ويقصد بسياسة أو طريقة التجزئة والتنوع كأسلوب لمواجهة الخطر أن تتم تجزئة الشيء المعرض للخطر بشكل يضمن عدم تعرض جميع الأجزاء في وقت واحد لتحقيق مسبب الخطر، ومن الأمثلة العملية على هذه السياسة قيام صاحب الشيء موضوع الخطر بتوزيع الشيء إلى عدة أماكن متباعدة جغرافياً وهو ما يطلق عليه التوزيع الجغرافي.

3- تحويل الخطر: بمقتضى هذه الطريقة فإنه يتم مواجهة الخطر بتحويله إلى طرف آخر نظير دفع مقابل معين لهذا الطرف مع احتفاظ صاحب الشيء موضوع الخطر الأصلي، بملكيتة لهذا الشيء. ويتحقق هذا التحويل بمقتضى عقود الإيجار وعقود النقل وعقود التشييد وعقود التأمين، ويعتبر التأمين من أهم وسائل تحويل الخطر وأكثرها انتشاراً. ويؤكد (Firoozye & Ariff, 2016: 17) بأنه يمكن استخدام أساليب

أخرى كتفادي للمخاطر وهذا يعد أسلوب سلبى للتعامل مع المخاطرة، حيث ترفض المنظمة وفقاً لهذا الأسلوب قبول أي نوع من المخاطرة أو تعرض لها من خلال الابتعاد ورفض جميع الأعمال التي يترتب عليها تلك المخاطرة، وذلك يؤدي الى ضياع العديد من الفرص المرجحة وفي النهاية تعجز المنظمة عن تحقيق أهدافها.

ت. مخاطر السيولة: هو خطر النقص في الموارد المالية بحيث يقع المصرف في أزمة سيولة مما يترتب عليه عدم القدرة على الوفاء بالتزاماته المستحقة وذلك نتيجة اتباع سياسة ائتمانية غير عقلانية (كوكش، 2019: 23)، ويقصد بمخاطر السيولة المخاطر التي تواجه المصارف عندما لا تتوفر لديها الأموال الكافية لمقابلة الالتزامات المالية في الأوقات المحددة لها وتشمل مخاطر السيولة مخاطر قصيرة الأجل ومخاطر طويلة الأجل، ولا بد من المصرف من مواجهة الطلب على السيولة الناشئة عن رغبة الزبائن في سحب جزء من ودائعهم او في حصولهم على القروض، وتوجد العديد من النسب المالية المستخدمة لقياس مخاطر السيولة وهي: (نقار وآخرون، 2019: 153)

* مخاطرة السيولة = إجمالي القروض / إجمالي الموجودات

** مخاطرة السيولة = إجمالي القروض / إجمالي الودائع

***مخاطرة السيولة = الموجودات السائلة / إجمالي الودائع

يشير ارتفاع النسبة رقم (***) إلى انخفاض مخاطرة السيولة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الموجودات السائلة وهي الموجودات النقدية التي يواجه بها المصرف التزاماته الأخرى.

ث. مخاطر التضخم: المخاطر الناتجة عن الارتفاع العام في الأسعار ومن ثم انخفاض القوة الشرائية للعملة، يؤدي التضخم إلى تخفيض في القدرة الشرائية للتبؤد، وقد أصبح التضخم سمة العصر لذا يجب على المستثمر أن يختار الاستثمارات التي تحميه من مخاطر التضخم من خلال أن من خلال تفادي أضرار التضخم بأن يقوم بتنوع استثماراته ويتفادى الاستثمارات طويلة الأجل (البواردي والعليان، 2015: 143).

ومن هذا المنطلق يرى الباحثان هناك نوعان من المخاطر يؤثران على معظم المنظمات المالية وخاصة المصرفية، إذ تؤثر المخاطر النظامية على السوق المالية ككل لا يمكن السيطرة عليها وتنشأ عن العوامل الخارجية العامة المرتبطة بالتطورات والظروف السياسية والاقتصادية والصناعية بأكملها، في حين أن المخاطر غير النظامية تنتج من العوامل الداخلية التي تحدث داخل المنظمة أو خارجياً ولكن بطريقة وثيقة ذات صلة بالمنظمة او استثمار معين يمكن تجنبها والسيطرة عليها بالتنوع، وتشمل المخاطر النظامية الفائدة والتضخم والقوة الشرائية ومخاطر السوق، في حين أن المخاطر غير المنظمة هي مخاطر مالية ومخاطر خاصة بالعمل ومن المخاطر المالية الأكثر شيوعاً مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل، وكلا النوعين من المخاطر لها تأثيرات على القرارات المالية، فمن المهم فهم الاختلافات بينها ومعرفة كيفية التخفيف من هذه المخاطر لتحقيق أهداف المصارف.

3.2.3. العوامل المؤثرة على حجم المخاطر:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في حجم المخاطر التي تتعرض لها منظمات الاعمال، تقسم العوامل المؤثرة على حجم المخاطر الى قسمين كما أشار اليها الرواد والباحثين (معراج، 2016: 8)، (بونعاس، 2017: 38)، (فلاح، 2018: 31)، (كوكش، 2019: 26)، (الحناوي وآخرون، 2019: 249)، (Fakhrunnas & Imron, 2019: 49)، (المسلاوي و العبيدي، 2020: 9) **بمصرف من الباحثان كالآتي:**

1- العوامل الداخلية للمخاطر: ترتبط العوامل الداخلية بعناصر عدة وعلى رأس هذه العناصر الإدارة بالدرجة الأولى، ويعود السبب الى إدارة المنظمات المالية هي المسؤولة عن الموظفين والأموال، وأيضاً تحسين قدرة المنظمة التنافسية، وأن المحافظة على بقاء

وعليه فإن الباحثان يؤيدون على أنه من الضروري على المنظمات أن تواجه باستمرار في بيئتها العديد من المخاطرة المحتملة، والتي يجب تحديدها وقياسها وتحليلها و إدارتها ومراقبتها بشكل مستمر، وأن تتعامل مع المخاطر بأسلوب حديثه و علمية بما يتناسب مع طبيعة البيئة ونوع وتكلفة الخطر، للتحكم فيها وتخفيف حجم الخسائر المترتب منها .

4. الجانب العملي ومناقشة نتائج التحليل والاختبار

4.1. تحليل ومناقشة مؤشرات قائمة التدفقات النقدية والمخاطر .

ركزت الدراسة على استعمال مجموعة من المؤشرات المالية ذات العلاقة بموضوع البحث، وتم التطرق إليها في الجانب العملي ودراسة تأثيرها على المصارف عينة البحث من خلال التحليل المالي باستخدام النسب على إيجاد علاقات كمية بين بندين أو أكثر من بيانات قائمة التدفقات المالية و مخاطر المالية وذلك بتاريخ معين، والاتجاهات التي اتخذتها هذه العلاقات عبر الزمن للوصول إلى دلالات ذات معنى معين، ويمكن القول: إن النسب المالية تعد أدوات معبرة في التحليل المالي وذلك لاختصارها لكمية كبيرة من المعلومات إلى كمية محددة يسهل استخدامها بما لها من مؤشرات ذات معنى بشرط أن يتم تركيبها وتفسيرها بشكل منطقي، ويستخدم المصارف والمحللون المؤشرات في مجال التنبؤ بحالات الخطر والفشل المالي للمصارف، إذ تزود النسب المالية المصارف وأصحاب العلاقة بمعلومات عن مدى المخاطر الذي يتعرض لها السيولة وربحية المصرف ، ومدى ملائمة رأس المال، والكفاءة في توظيف الموارد المتاحة وغيرها .

أن مؤشرات التحليل المعتمدة لأغراض التطبيق سيتم عرضها بشكل موجز لبيان مدى الترابط فيما بينها من ناحية وسهولة العودة إليها ومراجعتها عند استعراض الإطار التطبيقي للدراسة، وتشمل كل من مؤشر التغطية، مؤشر التدفقات النقدية التشغيلية ومؤشر مخاطر السيولة (نسبة التوظيف) والذي سيتم دراسة تأثيرها على المصارف عينة البحث ، وأستند الباحثان على (Muzafari et al، 2017 :65)، (Myeni,2018: 83)، (الحسناوي ،2018: 66) ، (Belas et al.2018: 83)، (Veronica,2020: 116) ، (Linh,2021: 14) ، (طه و مرسي، 2022: 985) في احتساب المؤشرات كما يأتي:-

أولا : مؤشر التغطية (السيولة).

بواسطة هذه النسبة يمكن التعرف على مدى كفاية صافي التدفقات النقدية التشغيلية التي من المفترض أن تكون المصدر الأساسي للتدفقات وتبين كذلك مدى تغطية أنشطة الاستثمار والتمويل، فارتفاع النسبة دلالة على أن المنظمة لديها سيولة جيدة وقادرة على الاستمرار في أنشطتها دون مشاكل، ويقاس مدى كفاية النقدية التي تجلبها المنظمة لتغطية التزاماتها، ومدى حاجتها للاقتراض أو إصدار أسهم، ويحسب من خلال المعادلة الاتية : مؤشر التغطية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / مجموع التدفق الخارجي الاستثماري و التمويلي ، ويوضح الجدول (1) نتائج تحليل مؤشر التغطية للمصارف مجال الدراسة خلال الفترة المبحوثة بالتحليل (2010-2019).

الجدول (1): نتائج تحليل مؤشر التغطية لمصارف خلال الفترة المبحوث (2010-2019)

معامل الاختلاف CV	الانحراف المعياري S.D	المتوسط Average	السنوات										الرمز	المصارف	1
			2019	8201	7201	6201	5201	4201	3201	2201	1201	2010			
363.89	5.24	1.44	0.66	0.50	6.39	1.30	-6.34	-7.49	2.00	1.82	7.47	8.06	BNOI	الاهلي العراقي	1
262.50	8.82	3.36	0.17	4.04	0.94	0.49	-0.19	0.18	-0.85	3.16	27.94	-2.23	BCOI	التجاري العراقي	2
172.61	5.42	3.14	8.27	2.65	4.44	2.09	-0.43	-0.45	1.11	-1.36	16.09	-1.04	BIIB	العراقي الإسلامي	3
-256.26	20.27	-7.91	-64.53	-1.31	1.94	-10.83	3.39	-3.27	-1.95	0.48	-3.00	-0.04	BUND	المحدد للاستثمار	4
468.78	8.86	1.89	-4.54	25.58	-6.37	2.87	2.33	0.96	0.37	0.61	0.39	-3.30	BASH	اشور الدولي	5
393.36	24.90	6.33	-2.89	-44.42	-0.79	46.43	1.09	1.82	18.30	3.86	38.58	1.33	BIBI	الاستثمار العراقي	6
271.96	72.26	26.57	-9.27	1.41	1.20	229.45	35.68	-0.45	2.76	-0.68	2.01	3.51	BMFI	الموصل	7
-406.73	59.83	-14.71	-7.53	1.40	-2.30	-162.48	73.46	-2.67	-49.94	3.68	1.28	-1.95	BELF	البنك الإسلامي	8
9254.55	10.18	0.11	-1.73	23.33	-1.06	-17.70	-6.97	0.39	1.30	4.33	-1.37	0.55	BBOB	بغداد	9
299.66	8.72	2.91	-10.11	4.76	3.89	3.52	-3.58	0.50	9.95	4.73	-5.79	21.19	BSUC	سومر التجاري	10
164.21	19.64	11.96	-0.07	63.21	9.46	3.55	-4.31	-2.77	10.21	21.93	12.68	5.74	BKUI	كوردستان الدولي	11
-325.34	12.07	-3.71	-1.64	-25.79	-4.38	-9.20	-5.24	-0.92	-11.80	22.08	-3.35	3.14	BBAY	بابل	12
249.08	77.09	30.95	-0.66	-7.41	245.00	50.31	19.13	-1.04	-4.13	7.38	-2.72	3.67	BDFD	دجلة و الفرات	13
-174.34	30.83	-17.69	2.20	3.14	-80.55	-0.83	-56.88	-1.39	0.51	0.90	-44.14	0.12	BROI	الائتمان العراقي	14
9254.55	77.09	30.95	8.27	63.21	245.00	229.49	73.46	1.82	18.30	22.08	38.58	21.19		Max	
-406.73	5.24	-17.69	-64.53	-44.42	-80.55	-162.48	-56.88	-7.49	-49.95	-1.36	-44.14	-3.30		Min	
9661.28	71.85	48.64	72.80	107.63	325.54	391.97	130.34	9.32	68.25	23.44	82.72	24.49		range المدى	
767.00	26.01	3.19	-6.55	3.65	12.70	9.93	3.65	-1.19	-1.58	5.21	3.29	2.77		المعدل العام	

المصدر: من اعداد الباحثان اعتماداً على تقارير سوق العراق للأوراق المالية .

ثانياً : مؤشر التدفقات النقدية التشغيلية.

يعمل هذا المؤشر على عكس مدى كفاءة سياسات الائتمان في تحصيل النقدية ،اذ تعد ايراد المبيعات النقدية الواردة للمصرف ، والحصول على نسبة عالية لهذا المؤشر تعكس انعكاس لكفاءة سياسة الائتمان المتبعة من قبل المصرف في تحصيل النقدية من زبائنها وكلما ارتفع هذا المؤشر دل ذلك على كفاءة المصرف في تحصيل النقدية من المبيعات ، عادة ما يحسب هذا المؤشر عن طريق قسمة صافي التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية على صافي المبيعات، ويوضح الجدول (2) نتائج المؤشر التدفقات النقدية التشغيلية للمصارف مجال الدراسة خلال مدة الدراسة الممتدة (2010-2019).

عند تحليل ومناقشة مؤشر التغطية السنوية للقطاع المصرفي للمدة 2010-2019 ، من الجدول (1) ، ومنه يتضح ان مصرف دجلة و الفرات (BDFD) حصل على اعلى نسبة التغطية بين المصارف اذ بلغ متوسط النسبة (30.95) وتراوح النسبة ما بين اعلى نسبة لها عام 2017 وبلغت (245.00) وادنى نسبة لها في عام 2018 وبلغ (-7.41) ، فيما ارتفع الانحراف المعياري للمصرف ذاته وبلغ (77.09) وهو مرتفع عن متوسط السوق البالغ (26.01). وجاء مصرف الموصل (BMFI) في المرتبة الثانية من حيث ارتفاع نسبة التغطية وبلغ متوسط النسبة (26.57) وتراوح النسبة في المصرف بين (-9.27) ، (229.45). اما ادنى نسبة للتغطية فقد تحققت في مصرف الائتمان العراقي (BROI) وبلغ متوسطها (-17.69) وتراوح النسبة لها بين ادنى نسبة لها عام 2017 وبلغت (-80.55) واعلى نسبة لها عام 2018 وبلغت (3.14) ، فيما بلغ الانحراف المعياري له (30.83) وهو مرتفع عن الانحراف المعياري لمتوسط السوق .

ويلاحظ ان اعلى انحراف معياري والذي يقيس القيم عن متوسطها الحسابي تحقق في المصرف دجلة و الفرات (BDFD) وبلغ (77.09) وهو مرتفع عن متوسطه البالغ (26.01) بينما ادنى انحراف معياري تحقق في مصرف الاهلي العراقي (BNOI) وبلغ (5.24) بانخفاض عن متوسطه وهو يشير الى استقرار السيولة في هذا المصرف. ويلاحظ ان معدل مؤشر التغطية للمصارف على نطاق السنوات فقد بلغ اعلى نسبة السيولة سنوية سنة 2017 اذ بلغ (12.70) فيما بلغ نسبة مخاطرة من خلال تحليل المدى (325.54) ، فيما حقق المصارف أدنى معدل التغطية سنوية سنة 2019 اذ بلغ (-6.55) ، فيما بلغ نسبة مخاطرة من خلال تحليل المدى (72.80) نتيجة للوضع الاقتصادي الذي يمر به البلد بشكل العام.

ومن تحليل مخاطرة تشتت القيم عن وسطها الحسابي والتي يعكسها معامل الاختلاف ظهر ان اعلى معامل اختلاف للنسبة تحقق في المصرف بغداد (BBOB) وبلغ (9254.55) وهو مرتفع عن متوسطه البالغ (767.00) ، وبأتي مصرف اشور الدولي (BASH) بالمرتبة الثانية من حيث ارتفاع معامل الاختلاف اذ بلغ (468.78) بانخفاض عن متوسط السوق ، فيما ظهر معامل الاختلاف لمصرف ايلاف الإسلامي (BELF) سالباً وبلغ (-406.73) وهذا يعني أن مصرف تفتقر لاستراتيجية مالية ثابتة عند ادارة السيولة ، الامر الذي يؤدي الى عدم وضوح في سياساتها المالية في المستقبل. وبنظرة شمولية الى السيولة النقدية السنوية حققت من خلال متوسط مؤشرات الموجبة هي (مصرف دجلة و الفرات BDFD، مصرف الموصل BMFI ، مصرف كوردستان الدولي BKUI ، مصرف الاستثمار العراقي BIBI ، مصرف التجاري العراقي BCOI ، مصرف العراقي الإسلامي BIIB ، مصرف سومر التجاري BSUC ، مصرف آشور الدولي BASH ، مصرف الأهلي العراقي BNOI ، مصرف بغداد BBOB وبلغ المتوسط في كل منها 30.95 ، 26.57 ، 11.96 ، 6.33 ، 3.36 ، 3.14 ، 2.91 ، 1.89 ، 1.44 ، 0.11) على التوالي ، وفيما نجد ان مصرف الائتمان العراقي BROI قد حققت ادنى نسبة السيولة اذ بلغت (-17.69).

ويتضح مما سبق مؤشر التغطية منخفضة لمعظم المصارف خلال عام 2014 ويعزى السبب الى اللازمة المالية التي واجهت المصارف ، لذا نجد معظم المصارف لديهم ادنى نسبة لسيولة من خلال متوسط مؤشر التغطية السالبة. ويلاحظ من تحليل مؤشر التغطية في المصارف الخاصة موجبة في اغلب المصارف ، بالإضافة الى ذلك انخفاض مخاطرة التقلب فيها ويشير ذلك الى استقرار مؤشر التغطية بشكل مقبول .

(2010)

معامل الاختلاف CV	الانحراف المعياري S.D	المتوسط Average	2019	8201	7201	6201	5201	4201	3201	2201	1201	2010	الرمز	السنوات المصارف	ا
235.29	2.00	0.85	1.26	1.82	1.39	1.53	-2.64	-2.13	4.44	0.91	1.00	0.90	BNOI	الاهلي العراقي	1
168.12	1.16	0.69	1.09	0.38	1.06	1.65	-1.57	1.68	-0.24	2.45	0.54	-0.19	BCOI	التجاري العراقي	2
316.38	3.67	1.16	6.19	2.41	0.96	1.70	-0.23	-0.41	0.37	-1.49	7.48	-3.35	BIIB	العراقي الإسلامي	3
-167.96	1.73	-1.03	-0.14	-3.66	0.52	-2.98	1.68	-2.08	-1.93	0.42	-1.97	-0.13	BUND	المتحد للاستثمار	4
371.11	3.34	0.90	-4.03	8.64	-0.66	0.33	1.79	0.43	0.85	2.88	0.69	-1.96	BASH	اشور الدولي	5
1355.00	2.71	0.20	-6.34	-2.09	-0.83	1.56	1.44	0.97	0.67	1.65	2.87	2.09	BIBI	الاستثمار العراقي	6
171.11	3.08	1.80	-2.17	6.74	0.12	3.41	5.94	-1.97	1.96	-0.67	1.35	3.28	BMFI	الموصل	7
2227.78	4.01	0.18	-1.36	4.28	-0.79	-8.21	7.29	-0.52	-0.78	1.39	0.92	-0.42	BELF	الملاف الإسلامي	8
570.00	3.42	0.60	-1.25	2.00	-0.48	-3.41	-3.99	0.47	4.44	5.60	-1.92	4.56	BBOB	بنباد	9
276.47	2.82	1.02	-0.98	6.33	3.74	0.27	-2.54	0.21	0.02	2.63	-2.32	2.79	BSUC	سومر التجاري	10
134.33	1.80	1.34	-0.09	5.20	1.51	0.23	-0.62	-0.53	1.27	3.09	1.25	2.11	BKUI	كوردستان الدولي	11
-292.31	2.66	-0.91	-1.23	-1.82	-0.26	-0.40	-1.23	-1.34	-6.63	3.99	-1.44	1.22	BBAY	بابل	12
-489.23	6.36	-1.30	-8.93	-14.98	2.83	6.69	1.44	-2.00	-1.56	1.08	-1.19	3.60	BDFD	دجلة و الفرات	13
1895.24	3.98	0.21	7.70	2.52	-2.15	-6.04	-0.40	-2.11	1.28	3.93	-3.65	1.06	BROI	الائتمان العراقي	14
2227.78	6.36	1.80	7.70	8.64	3.74	6.69	7.29	1.68	4.44	5.60	7.48	4.56		Max	
-489.23	1.16	-1.30	-8.93	-14.98	-2.15	-8.21	-3.99	-2.13	-6.63	-1.49	-3.65	-5.35		Min	
2717.01	5.20	3.10	16.63	23.62	5.89	14.90	11.28	3.81	11.07	7.09	11.13	9.91		range المدى	
483.67	3.05	0.41	-0.73	1.27	0.50	-0.26	0.45	-0.67	0.30	1.99	0.26	0.97		المعدل العام	

المصدر: من اعداد الباحثان اعتماداً على تقارير سوق العراق للأوراق المالية .

الاتمان المتبعة في تحصيل النقدية من زبائنها ، لذا نجد معظم المصارف حققت ادنى إيرادات من خلال متوسط مؤشر النقدية التشغيلية السالبة. ويلاحظ من تحليل مؤشر النقدية التشغيلية الموجبة في المصارف الخاصة انخفاض تقلب النقدية في اغلب المصارف ، بالإضافة الى ذلك انخفاض مخاطرة التقلب فيها ويشير ذلك الى استقرار مؤشر النقدية التشغيلية بشكل مقبول .

ثالثاً : مؤشر مخاطر السيولة (نسبة التوظيف)

تعد نسبة التوظيف من المؤشرات المهمة التي تستخدم لقياس وتحليل السيولة المصرفية وذلك لان هذه النسبة تهتم بالقروض والسلف التي تمنحها المصارف الى الغير ، تمثل هذه النسبة العلاقة بين القروض والتسليفات التي يمنحها المصرف بحكم طبيعة عمله الى إجمالي الودائع ، وتشير هذه النسبة إلى مدى استعمال المصرف للودائع وذلك لتلبية حاجات الزبائن المنظفات من القروض والتسليفات.

فتزداد مخاطر السيولة بشكل غير عادي على مستوى المصارف ، فالمصارف تواجه مخاطر السيولة بشكل يومي، ممتثلة في الموازنة بين التزاماتها (موجوداتها و سحباتها)، وهو ما يستدعي منها مصادر لتدعيم السيولة غير الاحتفاظ بنقدية كبيرة، وبطريقة تتيح لها وضع اليد على النقدية عند الحاجة اليها، وعلى المصرف مواجهة الطلب على السيولة الناشئة عن رغبة الزبائن في سحب جزء من وديعتهم او في حصولهم على القروض وعندما تكون السيولة غير كافية يتعذر عليه الحصول على اموال كافية سواء عن طريق زيادة الالتزامات أم تحمل تكلفة معقولة بتحويل اصوله بسرعة إلى اصول سائلة مما يؤثر في ربحيته، وفي الحالات القصوى من الممكن ان تؤدي عدم كفاية السيولة إلى انعدام الملاء المالية للمصرف .

فالسوية المرتفعة تعني التضحية بالعائد أما السوية المنخفضة تجبره على الاقتراض، كلما ارتفعت السيولة لدى المصرف ارتفعت ايضاً المخاطرة ويقابلها انخفاض في العائد لان اغلب الاموال لم يتم تشغيلها او استثمارها و بقيت لدى المصرف كأموال معطلة، وهذه مجد ذاتها مخاطرة على المصرف، ويوضح الجدول (3) نتائج تحليل مؤشر مخاطر السيولة للمصارف مجال الدراسة خلال المدة المشمولة بالتحليل (2010-2019).

عند تحليل ومناقشة مؤشر التدفقات النقدية التشغيلية السنوية للقطاع المصرفي للفترة 2010-2019 ، من الجدول (2) ، ومنه يتضح ان مصرف الموصل (BMFI) حصل على اعلى نسبة للتدفقات النقدية التشغيلية بين المصارف اذ بلغ متوسط النسبة (1.80) وتراوح النسبة ما بين اعلى نسبة لها عام 2018 وبلغت (6.74) وادنى نسبة لها في عام 2019 وبلغ (-2.17) ، فيما ارتفع الانحراف المعياري للمصرف ذاته وبلغ (3.08) وهو مرتفع عن متوسط السوق البالغ (3.05). وجاء مصرف كوردستان الدولي (BKUI) في المرتبة الثانية من حيث ارتفاع نسبة التدفقات النقدية وبلغ متوسط النسبة (1.34) وتراوح النسبة في المصرف بين (-0.62) ، (5.20). اما ادنى نسبة للتدفقات النقدية فقد تحققت في مصرف دجلة و الفرات (BDFD) وبلغ متوسطها (-1.30) وتراوح النسبة لها بين ادنى نسبة لها عام 2018 وبلغت (-14.98) واعلى نسبة لها عام 2016 وبلغت (6.69) ، فيما بلغ الانحراف المعياري له (6.36) وهو مرتفع عن الانحراف المعياري لمتوسط السوق .

ويلاحظ ان اعلى انحراف معياري والذي يقاس القيم عن متوسطها الحسابي تحقق في المصرف دجلة و الفرات (BDFD) وبلغ (6.36) وهو مرتفع عن متوسطه البالغ (3.05) بينما ادنى انحراف معياري تحقق في مصرف التجاري العراقي (BCOI) وبلغ (1.16) بانخفاض عن متوسطه وهو يشير الى استقرار ايراد المبيعات في هذا المصرف.

ويلاحظ ان معدل التدفقات النقدية التشغيلية للمصارف على نطاق السنوات فقد بلغ أعلى نسبة ايراد المبيعات سنوية سنة 2012 اذ بلغ (1.99) فيما بلغ نسبة مخاطرة من خلال تحليل المدى (7.09)، فيما حقق المصارف أدنى معدل ايراد المبيعات سنوية سنة 2019 اذ بلغ (-0.73) ، فيما بلغ نسبة مخاطرة من خلال تحليل المدى (16.63).

ومن تحليل مخاطرة تشتت القيم عن وسطها الحسابي والتي يعكسها معامل الاختلاف ظهر ان اعلى معامل اختلاف للنسبة تحقق في المصرف ايلاف الاسلامي (BELF) وبلغ (2227.78) وهو مرتفع عن متوسطه البالغ (485.67) ، ويأتي مصرف الاتمان العراقي (BROI) بالمرتبة الثانية من حيث ارتفاع معامل الاختلاف اذ بلغ (1895.24) بارتفاع عن متوسط السوق ، فيما ظهر أدنى معامل الاختلاف لمصرف دجلة و الفرات (BDFD) سالباً وبلغ (-489.23) وهذا يعني أن مصرف تفتقر لاستراتيجية مالية ثابتة عند ادارة التدفقات النقدية التشغيلية ، الامر الذي يؤدي الى اضمحلال إيرادات في المستقبل .

وبنظرة شمولية الى ايراد المبيعات النقدية السنوية حققت من خلال متوسط مؤشر التدفقات النقدية التشغيلية الموجبة هي (مصرف الموصل BMFI، مصرف كوردستان الدولي BKUI ، مصرف العراقي الإسلامي BIIB ، مصرف سومر التجاري BSUC ، مصرف آشور الدولي BASH ، مصرف الأهلي العراقي BNOI ، مصرف التجاري العراقي BCOI ، مصرف بغداد BBOB ، مصرف الاتمان العراقي BROI ، مصرف الاستثمار العراقي BIBI ، مصرف ايلاف الإسلامي BELF) وبلغ المتوسط في كل منها (1.80 ، 1.34 ، 1.16 ، 1.02 ، 0.90 ، 0.85 ، 0.69 ، 0.60 ، 0.21 ، 0.20 ، 0.18) على التوالي ، وفيما نجد ان مصرف مصرف دجلة و الفرات BDFD قد حققت ادنى نسبة إيرادات اذ بلغت (-1.30)

ويتضح مما سبق أن مؤشر النقدية التشغيلية منخفضة لمعظم المصارف خلال عام 2019 و يعزى السبب الى الازمة المالية التي واجهت المصارف بسبب سياسة

الجدول (3): نتائج تحليل مؤشر مخاطر السيولة لمصارف خلال مدة الدراسة (2010-2019)

الرمز	السنوات المصارف	2010	1201	2201	3201	4201	5201	6201	7201	8201	2019	المتوسط Average	الانحراف المعياري S.D	معامل الاختلاف CV	1
BNOI	الاهلي العراقي	68.94	64.78	43.59	32.06	49.00	68.78	83.76	72.73	40.47	64.44	59.16	16.69	28.21	1
BCOI	التجاري العراقي	0.45	0.99	2.06	4.09	5.91	10.06	8.41	8.04	8.87	7.81	5.67	3.53	62.26	2
BIIB	العراقي الإسلامي	62.16	24.67	51.85	64.42	68.39	66.15	97.45	120.16	88.05	67.57	71.09	26.00	36.57	3
BUND	المتحد للاستثمار	91.40	93.53	155.65	153.86	230.69	141.64	195.98	316.69	465.41	363.22	220.81	123.81	55.07	4
BASH	اشور المولي	19.20	62.99	70.85	116.61	77.69	23.55	10.15	12.88	3.17	10.77	40.79	38.45	94.26	5
BIBI	الاستثمار العراقي	59.22	67.37	93.41	86.19	64.45	47.57	40.71	81.31	59.12	69.45	66.88	16.58	24.79	6
BMFI	الموصل	42.47	52.72	83.44	56.94	231.10	181.40	174.66	172.27	95.11	96.72	118.68	65.68	55.34	7
BELF	البلاد الإسلامي	42.75	46.40	38.43	97.50	128.52	70.31	233.23	208.78	153.25	331.25	135.04	97.36	72.10	8
BBOB	بنداد	22.47	20.83	13.11	14.94	15.20	26.27	24.69	20.64	20.68	19.13	19.79	4.29	21.67	9
BSUC	سومر التجاري	127.43	145.91	71.16	100.21	105.42	126.18	159.71	105.64	97.75	122.56	116.20	25.59	22.02	10
BKUI	كوردستان المولي	32.12	19.45	16.30	30.21	30.13	23.45	7.29	10.82	6.29	6.20	18.24	10.40	57.02	11
BBAY	بابل	20.58	43.18	63.68	115.08	155.34	146.44	241.55	281.26	137.96	78.14	128.32	83.73	65.25	12
BDFD	دجلة و الفرات	63.49	25.00	90.99	111.30	185.04	309.82	63.56	66.26	63.76	62.27	104.21	84.03	80.64	13
BROI	الائتمان العراقي	57.61	42.46	60.41	18.84	8.57	38.32	1.64	2.51	4.98	3.88	23.92	23.56	98.45	14
	Max	127.43	146.91	155.65	153.86	231.10	309.82	241.55	316.69	465.41	363.22	220.81	123.81	98.45	
	Min	0.45	0.99	2.06	4.09	5.91	10.06	1.64	2.51	3.17	3.88	5.67	3.53	21.67	
	range المني	126.98	144.92	153.59	149.77	225.19	299.76	239.91	314.18	462.24	359.34	215.14	120.28	76.79	
	المعدل العام	50.74	50.74	61.06	71.59	96.86	91.42	95.91	105.71	88.92	93.32	80.63	44.26	55.33	

المصدر: من اعداد الباحثان اعتماداً على تقارير سوق العراق للأوراق المالية .

تحليل ومناقشة مؤشر مخاطر السيولة السنوية للقطاع المصرفي للمدة 2010-2019
 2010 ، من الجدول (3) ، يتضح ارتفاع مؤشر مخاطر السيولة وانخفاضها في المصارف
 عينة الدراسة، فضلاً عن اوساطها الحسابية وانحرافاتها المعيارية ، يتضح ان مصرف
 المتحد للاستثمار (BUND) لديه أعلى مؤشر مخاطر السيولة بين المصارف اذ بلغ
 متوسط النسبة فيه (220.81) ، كما ويلاحظ ان المصرف لديه نسب مرتفعة لمخاطر
 السيولة طوال مدة ويلاحظ ارتفاع الانحراف المعياري الذي يقاس انحراف القيم عن
 وسطها الحسابي وبلغ (123.81) ، وان ارتفاع هذه النسبة تقلل من قدرة المصرف
 على الوفاء بالتزاماته المالية، ولكن في الوقت نفسه تعد الأكثر خطورة باتجاه السيولة
 في حالة السحب المفاجئ والطارئ للودائع مما ينبغي اخذ الحيلة والحذر عند منح أي
 قروض إضافية، بالرغم من ان ارتفاع هذه النسبة سيكون له تأثير سلبي على الأرباح
 التي حققها من جهة ودلالة على ضعف كفاءة المصرف في تلبية القروض المصرفية للزبائن
 من جهة أخرى وخاصة في حالة الانكماش الاقتصادي وعدم إعطاء دور للقطاع الخاص
 في التنمية الوطنية.

كما يلاحظ انخفاض النسبة في المصرف التجاري العراقي (BCOI) وتراوح
 النسبة لها بين أعلى نسبة لها عام 2015 وبلغت (10.06) و ادنى نسبة لها عام 2010
 وبلغت (0.44) بمتوسط بلغ (5.67) فيما بلغ الانحراف المعياري لها (3.53) وهي

3. منخفضة عن الانحراف المعياري لمتوسط السوق البالغ (44.26) وهذا الانخفاض يعني ان مصرف اقل توظيفاً لسيولته في مجال منح القروض والتسليفات مقارنة بأجالي الودائع وما في حكمها، وما يبرر ذلك هو استقرار الوضع الاقتصادي والسياسي ومدى الضمانات التي حصل عليها لقاء منح القروض والتسليفات للزبائن.
4. وبالنسبة للمصارف عينة الدراسة وعلى مستوى السنوات ، فقد بلغ أعلى نسبة مخاطر السيولة سنوية سنة 2107 اذ بلغ (105.71) فيما بلغ نسبة مخاطرة من خلال تحليل المدى (314.18) ، فيما حقق المصارف أدنى نسبة مخاطر السيولة سنوية سنة 2010 اذ بلغ (50.74) فيما بلغ ادنى نسبة مخاطرة من خلال تحليل المدى (126.98).
5. ومن تحليل مخاطرة نشدت القيم عن متوسطها الحسابي التي يعكسها معامل الاختلاف ظهر ان اعلى معامل اختلاف لمؤشر مخاطر السيولة تحقق في المصرف الائتمان العراقي (BROI) وبلغ (98.45) وهو مرتفع عن متوسطه البالغ (55.33) ويأتي مصرف اشور الدولي (BASH) في المرتبة الثانية من حيث ارتفاع معامل الاختلاف اذ بلغ (94.26) بارتفاع عن متوسط السوق ، فيما حقق مصرف بغداد (BBOB) ادنى معامل اختلاف وبلغ (21.67) وهو منخفض عن متوسط السوق ويشير ذلك بأن للمصرف سياسة مالية غير واضحة ولا يمكن تصفية قروضها بسهولة عند الحاجة إلى سيولة .
6. وبمنظرة شمولية إن مصارف (المتحد للاستثمار BUND، ايلاف الإسلامي BMFI، بابل BBAY، الموصل BMFI، سومر التجاري BSUC ، دجلة و الفرات BDFD) وبلغ المتوسط في كل منها (118.68 ، 128.32 ، 135.04 ، 220.81 ، 104.21 ، 116.20) كما نلاحظ ان المصارف تواجه مخاطر السيولة بنسبة مرتفعة بحسب مؤشر القروض الكلية إلى مجموع الودائع إذ تعد الودائع المصدر الرئيسي الذي يوليه المصرف الاهمية البالغة في تمويل عمليات الائتمان النقدي بأشكاله المتعددة، ويرجع السبب في ارتفاع هذا المؤشر بشكل كبير إلى انخفاض حجم الودائع بشكل كبير بسبب الظروف الأمنية هذا من جانب ومن جانب اخر فإن ارتفاع هذا المؤشرات يدل على عدم التزام المصارف بتعليمات البنك المركزي العراقي والتي توجب عدم منح قروض ائتمانية أكثر من 70% من الحسابات الجارية والودائع ، لذلك يتوجب على ادارة هذه المصارف تكييف هيكل الائتمان على وفق تعليمات البنك المركزي العراقي والتزام بها ، وأن زيادة نسبة القروض إلى الودائع تؤثر حادة البنك إلى زيادة مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الإقراض الجديدة.

2.5. المقترحات

- 1- استعمال قائمة التدفقات النقدية من قبل المصارف المبحوثة لتوفرها للمعلومات المالية الدقيقة والتي تنفيذ في اتخاذ القرارات الاستثمارية ، وأن يكون لدى المصارف قدرة وإمكانية لتشخيص مخاطر المالية بشكل مبكر وقياسها ومعالجتها عند اعداد قائمة التدفق النقدي .
- 2- التركيز على استعمال اساليب التحليل المالي وفق قائمة التدفقات النقدية لتحسين الأرباح وتقليل مخاطر السيولة والائتمان.
- 3- اتباع المؤشرات المالية الاخرى المشتقة من قائمة التدفقات النقدية وذلك لمساهمتها في تحليل المخاطر المالية .
- 4- نوصي المصارف المبحوثة إلى تحقيق التوازن بين السيولة والمخاطرة والاحتفاظ بقدر يمكنها من مواجهة المخاطر بسبب السحب الكبير غير المتوقع للودائع والالتزام بتعليمات البنك المركزي العراقي .
- 5- ضرورة استخدام السيولة المصرفية بشكل الأمثل واستثمارها من خلال قياس ومتابعة السيولة بشكل مستمر.
- 6- ضرورة التزام جميع المصارف المبحوثة بإعداد قائمة التدفقات النقدية على الاسس المعيارية حسب الالية المقترحة .
- 7- اتباع مؤشرات (النقدية التشغيلية ومؤشر التغطية) في المصارف المبحوثة لانخفاض تقلب النقدية وانخفاض مخاطرة التقلب فيها لتحسين التنبؤ بالأرباح.

5. الاستنتاجات والمقترحات

5.1. الاستنتاجات

1. تعد قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية من قبل المصارف لأنها توفر المعلومات المالية الدقيقة وذلك لاعتمادها على الأساس النقدي ، على الرغم من ان التنبؤ بالمستقبل يكتنفه العديد من المخاطر الا ان اغلب المصارف تهمل عملية قياس المخاطر المالية واخذها بنظر الاعتبار عند اعداد قائمة التدفقات النقدية .
2. أن الهدف الأساسي من قائمة التدفق النقدي هو مساعدة الإدارة العليا في تقليل المخاطر لاتخاذ القرارات رشيدة واعداد خطط استراتيجية من خلال توفير المعلومات الحالية عن التدفق النقدي الداخلة والخارج لأي فترة محاسبية .

المصادر والمراجع المصادر العربية

أولا : الوثائق الرسمية

1. القوائم المالية لمصرف الاهلي العراقي للمدة (2010 – 2019).
2. القوائم المالية لمصرف التجاري العراقي للمدة (2010 – 2019).
3. القوائم المالية لمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية للمدة (2010 – 2019).
4. القوائم المالية لمصرف المتحد للاستثمار للمدة (2010 – 2019).
5. القوائم المالية لمصرف اشور الدولي للمدة (2010 – 2019).
6. القوائم المالية لمصرف الاستثمار العراقي للمدة (2010 – 2019).
7. القوائم المالية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار للمدة (2010 – 2019).
8. القوائم المالية لمصرف ايلاف الإسلامي للمدة (2010 – 2019).
9. القوائم المالية لمصرف بغداد للمدة (2010 – 2019).
10. القوائم المالية لمصرف سومر التجاري للمدة (2010 – 2019).
11. القوائم المالية لمصرف كردستان الدولي الإسلامي للاستثمار للمدة (2010 – 2019).
12. القوائم المالية لمصرف بابل للمدة (2010 – 2019).
13. القوائم المالية لمصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار للمدة (2010 – 2019).
14. القوائم المالية لمصرف الائتلاف العراقي للمدة (2010 – 2019).

ثانيا : الرسائل والاطرايح الجامعية

- 1-يونعاس، أساء، (2017)، فعالية البنوك المركزية في الحد من المخاطر البنكية دراسة حالة بنك الجزائر ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، الجزائر.
- 2- توفيق ، مزيان محمد ، (2017) ، قياس وتسيير المخاطرة في الأسواق المالية ، أطروحة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة جيلالي اليابس بسبدي بلعاس ، الجزائر.
- 3-جاسم، أرشد عبد الأمير، (2016)، التسيير الدولي للمخاطرة بإطار نموذج تسعير الموجودات الرأسمالية الدولي -دراسة تحليلية لعينة من الأسهم العادية لأسواق الاسهم الدولية، أطروحة الدكتوراه ، جامعة كربلاء ، كلية الإدارة و الاقتصادية ، قسم إدارة الاعمال، العراق .
- 4- الحسنائي، دعاء كرم كاظم، (2018)، المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية ودوره في تقييم الاداء المالي، رسالة ماجستير المنشورة ، جامعة كربلاء ،كلية الإدارة والاقتصاد / قسم المحاسبة ، العراق .
- 5- رشيد ،بن سعيدة و عبد الرزاق ، بن سعيدة و وفاء ، نمادي ، (2018)، اعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية وفق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة كركلاء ،كلية الإدارة والاقتصاد / قسم المحاسبة ، العراق .
- 6-شطيبي ، رقية ، (2019)، تحليل المخاطر المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد، أطروحة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، الجزائر.
- 7-عبد الرزاق ، زعيب ومرومة ، الألفرد وحدة ، رقبتي ، (2019)، مساهمة قائمة التدفقات النقدية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم المالية و المحاسبية ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ، الجزائر.
- 8-فرحات، نسرين ، (2016) ، اهمية استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم المالية و المحاسبية ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، الجزائر.

9-فلاح ، فاطمة بشير فرة، (2018) ، أثر المخاطر المالية والتشغيلية على ربحية البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد ،قسم العلوم المالية و المصرفية ، جامعة تشرين ، سوريا.

10-قسيمية ، سميرة (2015)، دراسة المخاطر المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة مؤسسة الهياكل المعدنية المصنعة الوحده ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، قسم المالية ، جامعة أم البواقي ، الجزائر.

11-كوكش ، طارق زياد عبد الرحيم، (2019)، دور الرفع المالي في تحديد عوائد ومخاطر الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة ، قسم المالية وإدارة المخاطر ، الأردن .

12-المعاني ، نوري محمد ، (2015)، مدى إدراك أهمية قائمة التدفقات النقدية في ترشيد لقرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي، دراسة تطبيقية على صندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، قسم العلوم الإدارية والمالية ، الأكاديمية الليبية فرع مصراتة ، ليبيا .

13-معراج ، رمضان ، (2016)، دور المراجعة الداخلية في التقليل من المخاطر المالية بالمؤسسة الاقتصادية- دراسة تطبيقية لمؤسسة سونغاز لولاية الوادي ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، قسم مالية وتأمينات وتسيير المخاطر ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، الجزائر .

ثالثا : البحوث و الدوريات والمجلات :

1-الباز ، ماجد مصطفى على ، (2019)، أطار محاسبي تحليلي للعلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية وأثرها على الميزة التنافسية المصرفية: مؤشر مقترح وأدلة من البيئة المصرية ، مجلة البحوث المحاسبية ، المجلد (6) العدد (1) ، ص 455-492.

2-البواردي ، عبد الرحمن والعلجات ، نوفان ، (2015)، دور الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر المالية المرتبطة بسياسة تنوع الاستثمار: دراسة ميدانية، مجلة المنارة ، المجلد (22) العدد(2) ، ص 139-172.

3-حاج ، شادية حامد عبيد وعبد الرحمن ، عبد الرحمن عبد الله ، (2016)، معلومات التدفقات النقدية في تقييم الاداء المالي في الفنادق "دراسة ميدانية علي الفنادق السودانية، مجلة الدراسات العليا ، المجلد 6 ، العدد 24 ، ص 1-26.

4-الزاملي ، علي عبد الحسين هاني ، (2018)، انعكاسات ممارسات المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية - دراسة تحليلية نظرية، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية ، المجلد 9 ، العدد 1 ، ص 7-34.

5-حطه ، حسنين السيد حسنين و مرسي ، محمود فرج بكر ، (2022)، نموذج مقترح لقياس أثر مخاطر المالية الداخلية على ربحية البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية - كلية التجارة ، جامعة دمياط ، (1)3، ج3، ص 973-1037.

6-عبد الحكيم ، سليمان و عبد الرزاق ، عريف ، (2019)، أهمية النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية . مجلة الدراسات القانونية و الاقتصادية - المركز الجامعي سي الحواس -بريكة ، العدد (4) ، ص 88-104.

7-عثمان ، حسام محمد محمد وأساعيل ، طارق محمد حسنين ، (2021)، دراسة تحليلية لنماذج التنبؤ بالمخاطر المالية لمنشآت الاعمال . المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة - المجلد الأول، العدد الأول، ص 53-79 .

8-قصي ، صفوان و منذر ، سمر ، (2018)، قياس المخاطر ودورها في اعداد قائمة التدفقات النقدية المستهدفة و ترشيد القرارات الإدارية .مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية ، المجلد 24 ، العدد 109 .

9-المسلاوي ، جمال ناجي و العبيدي، صبيحة برزان ، (2020) ، تأثير تدقيق المخاطر المالية في ضوء تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي (IFRS) على قرارات الائتمان – بحث تطبيقي في مصرف سومر التجاري ، مجلة كلية مدينة العلم ، المجلد 12 ، العدد 2 ، ص 23-6.

10-نقار ، عثمان و حلف و اسمهان و سجع العرب ، سالي محمد ، (2019)، أثر المخاطر المالية في درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سورية -دراسة حالة مصرف عودة سورية ، مجلة جامعة حاة ، المجلد الثاني ، العدد الحادي عشر ، ص 147-161.

11-يوسف ، رواء احمد ، (2019)، علاقة المخاطر الائتمانية مع مؤشرات السلامة المالية للمصارف - دراسة تطبيقية في المصرف الأردني الكويتي ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية/ المجلد(51)العدد (41) ، ص 285-296.

رابعا : الكتب

Global IME Bank Ltd.). American Journal of Industrial and Business Management, 9(11), 2025.

10-Esin, F. (2015). Liquidity and financial flexibility using the cash flow statement. In International Academic Conference Proceedings, Vienna, Austria, p 109-113.

11-El-Haddad, R. (2021). The determinants of financial risk disclosure in annual reports in emerging economies: Evidence from Egypt, Accounting and Auditing Journal of the Association of Arab Universities, 10(2), 36-58.

12-Fisher, G., Steiner, E., Titman, S., & Viswanathan, A. (2020). *How Does Property Location Influence Investment Risk and Return*. Working Paper, 1-45.

13-Fakhrunnas, F., & Imron, M. A. (2019). Assessing Financial Risk and Regional Macroeconomic Influence to Islamic Rural Bank Performance. *Global Review of Islamic Economics and Business*, 7(1), 049-055.

14-Güleç, Ö. F., & Bektaş, T. (2019). Cash flow ratio analysis: The case of Turkey, International Symposium on Accounting and Finance (ISAF 2019), 1-4 May, Bursa, Turkey, The Journal of Accounting and Finance- August 2019 Special Issue 247-262.

15-Hamshari, Y. M. A. (2020). The Effect of the Relationship Between Cash Flows From Operating Activities and Earnings per Share in Jordan. *International Journal of Financial Research*, 11(4), 289-295.

16-Jaafar, Syaiful Baharee and Hassan, Hasmida and Ismail, Sarimah, (2021), Cash Flow Statement as a Tool to Predict Financial Distress (May 2, 2021). Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3838158>.

17-Kutum, I. (2017). The impact of credit risk on the profitability of banks listed on the Palestine exchange. *Research Journal of finance and accounting*, 8(8), 136-141.

18-Liu, L. (2022). A Self-Learning BP Neural Network Assessment Algorithm for Credit Risk of Commercial Bank. *Wireless Communications and Mobile Computing*, p1-10.

17-Mulenga, M., & Bhatia, M. (2017). The review of literature on the role of earnings, cash flows and accruals in predicting of future cash flows. *Accounting and finance Research*, 6(2), 59-70.

19-Mieg, H. A. (2020). Volatility as a Transmitter of Systemic Risk: Is there a Structural Risk in Finance? Wiley Periodicals LLC on behalf of Society for Risk Analysis, p1-13.

20-Oral, C., & CenkAkkaya, G. (2015). Cash flow at risk: A tool for financial planning. *Procedia economics and finance*, 23, 262-266.

21-Muzafari, S., Mowlaie, S., & Bahmani, K. (2017). Relationship between materialism and financial risk with the mediating role of emotions and indebtedness. *Journal of Ecophysiology and Occupational Health*, 16(3/4), 98-102.

22-Oroud, S. Y., Islam, M. A., & Tunku, S. T. A. (2017). The effect of cash flows on the share price on Amman Stock Exchange. *American Based Research Journal*, 7, 22-28.

23-pavlovic, milos and cvjic, jana, (2021), methodology of cash flows analysis, belgrade business and arts academy of applied studies, belgrade, serbia, see discussions, stats, and author profiles for this publication at: <https://www.researchgate.net/publication/351371048>.

24-Sri, B. P. (2019). An assignment on a study on cash flow statement analysis with special reference to jet airways. *International Journal of Management, IT and Engineering*, 7(11), 127-143.

25-Van der Heide, A. (2020). Making financial uncertainty count: Unit-linked insurance, investment and the individualisation of financial risk in British life insurance. *The British Journal of Sociology*, 71(5), 985-999.

26-Veronica, M. S., Ida, I., & Winata, V. T. (2020). Using cash flow ratios to establish a manufacturing bankruptcy prediction model. *Jurnal Manajemen Indonesia*, 20(2), 114-121.

27-Waemustafa, W., & Sukri, S. (2016). Systematic and unsystematic risk determinants of liquidity risk between Islamic and conventional banks. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 6(4), 1321-1327.

1-الربيعي ،حاکم محسن و راضي ،حمد عبد الحسين ،(2018). *حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة* ، الطبعة الإلكترونية ، دار البازوري ،العراق .

2- العامري ، محمد علي إبراهيم ، (2015) ، *الإدارة المالية* ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .

3-عبدالله ،عبد القادر محمد احمد و السهلاوي ،خالد بن عبد العزيز ،(2017). *الإدارة المالية* . الطبعة الخامسة ، مطابع السراوات ، المملكة العربية السعودية .

4-الحناوي ،محمد صالح و إساعيل ،السيدة عبد الفتاح والصيفي ،السيد عبد الطيف و الشهاوي ، طارق مصطفى ،(2019) ، *أساسيات الإدارة المالية* . الطبعة الثالثة . مكتبة الجامعة الإسكندرية ،المصر .

المصادر الأجنبية :

First: Thesis & Dissertation

1-Mills, J. (2018). Financial Institutions and Systemic Risk: The Case of Bank of America 2006-2017. Master thesis, University of Arkansas, Fayetteville ScholarWorks@UARK.

2-Myeni, S. S. (2018). *Cash-Flow Management Strategies in Small and Medium-Sized Occupational Health Enterprises* ,(Doctoral dissertation), Walden University.

3-Salem , Soliman Salem Mohamed,(2019), Using Direct Cash Flow Statement to Predict Profits of Corporations In light of Applying the Egyptian and International Accounting Standards, A Research for the Master Degree In Accounting, Journal of Financial and Business Research, Article 5, Volume 20, Page 112-133.

4-Linh, Trần Nguyễn Gia.(2021). IMPACT OF CASH FLOWS ON COMPANY PROFITABILITY: A CASE OF VIETNAM'S STOCK, (Doctoral dissertation), International Banking and Finance, FOREIGN TRADE UNIVERSITY, HO CHI MINH CITY CAMPUS.

Second : Journals and articles

1-Ali, D. J., & Hamad, H. A. (2021). The role of the cash flow statement to provide accounting information for the financial decision-making process:(Case study International Islamic Bank of Kurdistan in the year 2018). *QALAAI ZANIST SCIENTIFIC JOURNAL*, 6(2), 870-887.

2-Almaskati, N. (2022). The determinants of bank profitability and risk: A random forest approach. *Cogent Economics & Finance*, 1-15 .

3-Akhmetshin, E. M., Artemova, E. I., Vermennikova, L. V., Shichiyakh, R. A., Prodanova, N. A., & Kuchukova, N. M. (2017). Management of investment attractiveness of enterprises: Principles, methods, organization. *International Journal of Applied Business and Economic Research*, 15(23), 71-82.

4-Babi, M. A. (2015). The effects of financial risks on the relationship between earnings and stock returns. *International Journal of Organizational Leadership*, 4(2), 154-169.

5-Bushman, R. M., Davidson, R. H., Dey, A., & Smith, A. (2018). Bank CEO Materialism: Risk controls, culture and tail risk. *Journal of Accounting and Economics*, 65(1), 191-220.

6 Blessing, A., & Onoja, E. E. (2015). The role of financial statements on investment decision making a case of united bank for Africa PLC (2004-2013). *European Journal of Business, Economics and Accountancy*, 3(2), 12-37.

7-Belás, J., Dvorský, J., Kubálek, J., & Smrčka, L. (2018). Important factors of financial risk in the SME segment. *Journal of International Studies*, 11(1), 80-92. doi:10.14254/2071-8330.2018/11-1/6.

8-Cohen, J., Krishnamoorthy, G., & Wright, A. (2017). Enterprise risk management and the financial reporting process: The experiences of audit committee members, CFO s, and external auditors. *Contemporary Accounting Research*, 34(2), 1178-1209.

9-Dhokal, L. (2019). Cash Flow Statement Analysis between Commercial Banks (With Reference to Himalayan Bank Ltd. and

¹Lovan Akram Saeed

²Kawa Muhammad Faraj Qardaghi

¹Department of Business Administration, Sulaymaniyah Technical Institute, Sulaymaniyah Technical University, Sulaymaniyah, Kurdistan Region of Iraq.

²Department of Business Administration, College of Administration and Economics, University of Sulaymaniyah, Sulaymaniyah, Kurdistan Region of Iraq.

Abstract

The aim of the study is to identify the theoretical aspects and via practical side from which the preparation of the statement of cash flows and provide the necessary liquidity. In order to enable banks to know the financial position and risks analysis that they face based on the impact of strength and weakness in these statement in making investment decisions regarding operational, investment and financing activities ,Accordingly, the following hypothesis will be tested through this research Financial indicators derived from the cash flow statement can be used in analyzing financial risks in Iraqi banks registered in the Iraq Stock Exchange, to achieve the goals the descriptive and analytical approach was used by analyzing the cash flow statement indicators , financial risk indicators through a financial analysis of a sample of Iraqi banks registered in the Iraq Stock Exchange during the period (2010-2019), The current study has reached a number of conclusions, the most important of which are: The statement of cash flows is one of the most important financial statements because it provides accurate financial information due to its reliance on the cash basis, Among the most important recommendations of the research, banks should focus on using the cash flow statement and its analysis to improve profits and reduce liquidity and credit risks .

Keywords: cash flows statement, systemic risks and non-systemic risks.

Third: Books

- 1-Firoozye, N., & Ariff, F. (2016). Managing Uncertainty, Mitigating Risk: Tackling the Unknown in Financial Risk Assessment and Decision Making. Springer. ISBN 978-1-349-56575-7, pp. 1 – 265.
- 2-Klammer, Tom, (2017), Statement of Cash Flows: Preparation, Presentation, and Use, © 2017 Association of International Certified Professional Accountants, Inc. All rights reserved, Course Code: 746421 CL4FCFS GS-0417-0A.
- 3-Kissing, Philipp,(2016), Corporate Disclosures and Financial Risk Assessment A Dichotomous Data-Analytical Approach Using Multivariate Scoring Models and Scenario Techniques, Library of Congress Control Number: 2015960844, Springer Gabler © Springer Fachmedien Wiesbaden.
- 4-Lawrence, Simon J,(2020), The Layman’s Guide to Understanding Financial Statements How to Read, Analyze, Create & Understand Balance Sheets, Income Statements, Cash Flow & More, First Edition, Copyrighted Material Copyright © 2020 – Lost River Publishing House Email: Publisher@LostRiver.pub All Rights Reserved.
- 5-Paolone, Francesco, (2020), Accounting, Cash Flow and Value Relevance, Chapter 4, © The Author(s), under exclusive licence to Springer Nature Switzerland AG, ISSN 2196-7873 ISSN 2196-7881 (electronic).
- 6-Rausand, M. & Haugen, S., (2020). Risk assessment: theory, methods, and applications John, Wiley & Sons, Inc., 111 River Street, Hoboken, NJ 07030, USA.
- 7-Roncalli, Thierry, (2020), Handbook of Financial Risk management CRC Press. Toyalar & Francis Group, an Information Business.
- 8- Wiley, Frank J. Fabozzi, (2015), Quantitative Financial Risk Management, Theory and Practice, CONSTANTIN ZOPOUNIDIS EMILIOS GALARIOTIS, Copyright © 2015 by Constantin Zopounidis and Emilios Galariotis. All rights reserved.

Utilizing Cash Flow Statement in Risk Analysis